



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

د. أحمد إبريهي علي : عدالة التوزيع والرفاه الاجتماعي - مراجعة مختصرة

العدالة هي الحياة المثلى التي توختها الأديان والأخلاق وشغلت الفلسفة والسياسة وتاريخ كفاح البشر من أجلها، وكانت دائما ما وراء اختلاف مناهج التفكير الاقتصادي. هذه مراجعة مختصرة لأطروحات أساسية لازمت مسار التفكير الاقتصادي وإن كانت فلسفية في أصلها أو سياسية واجتماعية في مراميها. تناولت أيضا الإطار العام للتطور المؤسسي الذي عبر عن مجارة الحكومات لمطالب العدالة الاجتماعية وممارسات دولة الرفاه. جاءت هذه المقالة لإثارة اهتمام أكاديمي عسى أن نقرب بعد جهود تتضافر من أهمية العدالة التوزيعية والتكافؤ بصفة عامة في المجتمع وحوار الأفكار والحراك السياسي.

بين الوضعي والمعياري في العدالة الاجتماعية

المعرفة الاقتصادية التي اتخذت من الوقائع موضوعا لها تسمى وضعية، وهي نتاج محاولات التنظير للعمليات الاقتصادية ومنتظمتها وعلاقاتها. وقد طوّرت قواعد محاسبة وأنظمة بيانات وادوات تحليل لاكتشاف انماط مستقرة تعبر عن حركة المتغيرات لاختبار فرضيات ونماذج مجردة لتفسير ظواهر الاقتصاد؛ وتعميق وتوسيع الوعي بمختلف ألوان النشاط البشري التي اصطلح على تسميتها اقتصادية؛ والمساعدة في ترصين الأسس الفنية لتنظيم الاقتصاد وإدارته وسياساته. والوضعية Positive ، بهذا المضمون، قد انصرفت لفهم الاقتصاد كما هو في واقعه العياني والتزمت، مبدئيا، مناهج محايدة في البحث مستقلة عن الانتماء الثقافي، بالمعنى الأنثروبولوجي، للباحث وتفضيلاته وتحيزاته الأيديولوجية. والوضعية في المعرفة تقابل المعيارية Normative؛ الأولى ، كما تقدم، وصفية Descriptive تحاكي تقاليد ترسخت في ميادين العلوم الطبيعية، تسأل عن الكيف والكم في موضوعات بحثها كما هي عليه فعلا، بينما تهتم الثانية بما ينبغي أن يكون عليه العالم What Ought to Be . غاية الوضعية التعرف على حقيقة النظام الذي تولدت عنه



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

الوقائع المشاهدة، أو بلغة أخرى البحث عن النظام خلف الفوضى الظاهرة. وغاية المعيارية انسجام واقع الحياة مع منظومة قيم ترسم نظاما يناسبها، أو تقييم الواقع لتثبيتته أو تعديله أو تغييره.

ويختلف الناس في تقييم واقع حياتهم المشتركة ومجرياتها وكذلك في مقترحاتهم لتعديلها أو تصوراتهم عن النظام البديل، لذلك لا توجد معيارية واحدة بل معايير مختلفة، لكن التقاليد وضعتها جميعا في صنفين عريضين هما دينية، سماوية، Celestial ودينيوية، أو علمانية، Secular. وليس ثمة تدافع أو تعارض بين كل من الوضعية والمعيارية في صورتها النقية بل هو تعاضد وتكامل: فالمعيارية لا تباشر التقييم والحكم على انطباعات وتصورات تلقائية، ولذا توظف نتائج المنهج الوضعي للتعرف على العالم الذي يخضع لتقييمها واختياراتها؛ كما ان المعيارية قد أثرت في السلوك وبناء المؤسسات والبنى التي تشملها الوضعية بدراساتها. إنما التعارض والتدافع قد يحصل فيما بين المنظومات المعيارية، ولا يقتصر على النزاع المحتمل بين الديني والدينيوي، العلماني، بل قد تناقضت المعياريات الدينيوية إلى حد الحروب والإسراف في سفك الدماء؛ كما تنازعت معياريات دينية على مر التاريخ. نعم لا تعارض بين الوضعي والمعيارية، فالدراسة المنهجية للسلوك الإجرامي وضعية بينما منطلقات تبرير العقوبات وأحكامها معيارية من منشأ سماوي أو دنيوي، أي علماني. وعلى سبيل المثال، تحليل استجابة الطلب على النقود، أو الاستثمار، لتغيرات سعر الفائدة من مسائل الاقتصاد الوضعي ولا يعني مجرد التحليل إضفاء الشرعية على النظام المالي الربوي؛ بينما مشروعية سعر الفائدة من عدمها في نطاق الاقتصاد المعيارية.

ومادام مفهوم العدالة الاجتماعية يدور حول تمكين الناس من العيش الكريم، فلا خلاف بين القيم العلمانية، أو ما أصبحت عليه دولة الرفاه المعاصرة، والدين الذي اوجب على المؤمنين الإنفاق من أموالهم لإعالة الفقراء والمحرومين، وحبب إليهم إعانة الضعيف ونصرة المظلوم وكفالة اليتيم، والإيثار على النفس والعطاء والتضحية في سبيل الخير، وإشاعة التراحم والمودة بين البشر؛ إلى جانب المضامين العميقة للزهد والتعفف ومنها الحد من هدر الموارد حتى يكفي القليل منها إشباع الاحتياجات الضرورية لجميع الناس، ووعدهم الباري عز وجل عن كل ذلك بالرضا وجزيل الثواب.



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

وفي الأدبيات المتداولة غالباً ما تقترن الدنيوية Secular بالغرب، وعلى انها ظهرت هناك مطلع القرن السابع عشر وكأنها لم تكن من قبل، او اختزالها إلى وظيفة الفصل بين الدين والدولة ولا شيء عدا انها فاصل ؛ وهو من الخطأ الشائع فهي موجودة في كل زمان ومكان، كما هي في العراق وعالم الثقافة العربية وبلاد المسلمين. بيد أن الأفكار الفلسفية في المجتمع والسياسة، والعادات والتقاليد والأعراف، وأصول المجاملات، ما دامت محلية تصالحت مع المعتقدات والممارسات الدينية وتآلفت معها النفوس. في حين تُستتَر دوافع الحفاظ على الهوية باستثارة الخوف من الاختراق الثقافي والنفوذ الأجنبي عندما تكون المعيارية الدنيوية قد نشأت في مكان آخر. كما طبع الالتباس بين الوضعي والمعياري مسيرة العلوم الاجتماعية في بلادنا ودورها في وعينا للعالم، خاصة عند نفي الموضوعية عن المعرفة المعاصرة، عدا العلوم الطبيعية والرياضيات، ووصمها بالتحيز لثقافة مناهضة للدين ومُساندة للهيمنة الأجنبية، أو محاباة الاستغلال وقهر العمال والفقراء وتأخير ولادة نظام جديد للعالم أكثر عدالة وإنسانية. وربما كانت تسمية القوانين المعتمدة لدى الدول وضعية Positive بدلاً من زمنية او دنيوية قد أسهم في ذلك الالتباس.

ونقتضي الواقعية الاعتراف بأن التنظير الوضعي لم يكن في منأى عن بيئته الاجتماعية والسياسية، والميل للانسجام مع أحكام مسبقة وتصورات عن الحياة المثلى قد نتفق أو نختلف معها ، لكن الأمر لا يصل إلى حد التشكيك في اهلية مجتمعاتنا للتعامل الإيجابي مع المعرفة السائدة في العالم. كما ان الوضعية تبقى موضوعية في المنحى العام، رغم الإخفاقات التي لا نقلل من خطورتها، والحياد ونزاهة التفكير والإخلاص للحقيقة هي الضوابط المعترف بها لمزاولة إنتاج ونشر المعرفة وتعليمها.

العدالة الاجتماعية بذاتها معيارية إن كانت في النطاق الاقتصادي أو الاجتماعي والسياسي بصفة عامة. لكن دراسة التوزيع الفعلي للثروة والدخل وتباينه عبر الزمن ومراحل التطور الاقتصادي، والتعرف على أنظمة التامين الاجتماعي، والضرائب في علاقتها بالعدالة التوزيعية كما هي، ومعرفة الدوافع والحوافز التي شجعت المبادرات والتدابير الطوعية لتحسين معيشة الفقراء، هذه جميعها وضعية. فعندما يقال معامل جيني بهذا المقدار وحصّة 20% من السكان ذوي الدخل الأدنى من مجموع الدخل ارتفعت أو انخفضت فهي كشوفات وضعية. اما الحكم المعياري فيتعلق بمدى اقتراب أو ابتعاد ذلك الواقع عن فهمنا للعدالة، واختيارنا لهذا



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

الحزب السياسي أو ذلك لموقفه من أطروحات العدالة الاجتماعية. وكذلك تعيين حد الإعفاء في نظام الضريبة أو معدلاتها على شرائح الدخل التصاعدية معيارية. أما تحليل الآثار الفعلية للتشريع الضريبي على الإنتاج والتشغيل والادخار والاستثمار وغيرها فيندرج ضمن المنهج الوضعي. وحتى لو اختلفنا في تقدير الآثار فيرجع ذلك لطرق التحليل أو البيانات لأن الموضوع متعين خارج ذهن الباحث ومستقل، مبدئياً، عن موقفه من عدالة الوضع القائم وتوقه الذاتي لإدامته أو تغييره. وسوف تعتمد المفاضلة بين المعدل الموحد للضريبة على الدخل أو التصاعد على تصور كل منا للعدالة، أو المقايضة بين خفض أو رفع التفاوت في توزيع الدخل من جهة وحوافز الإنتاج والاستثمار والنمو وغيرها من جهة أخرى. هذه المقايضة معيارية إذ لا يوجد حكم وضعي، أي موضوعي، للقول بأن تقليل معامل جيني بهذه الدرجة يكافئ تلك الوحدات من معدل النمو الاقتصادي. المعيارية، في عالم المعرفة، نسق يعتمد مقدمات هي الفرضيات أو المسلمات التي تقوم عليها العدالة ثم معالجة منطقية لتلك المقدمات وصولاً إلى أحكام ضرورية، لأن قبول تلك المقدمات يحتم التسليم بالنتائج. وتصنف ضمن الفلسفة الأخلاقية بمعنى البحث في منظومة الضوابط الناظمة لسلوك الأفراد والجماعات والدول، فهي عملية بخلاف الفلسفة النظرية التي تبحث في جوهر أو علة الوجود وماهية المعرفة أو نحو ذلك. ولذا يتردد الكثير من أهل الاختصاص في قبول المسائل المعيارية جزءاً من قوام العلم الاقتصادي لأنها قيمية ومرجعيات الحوار بشأنها دينية أو أخلاقية، وما يستحسنه أفراد البشر أو يتوافقون عليه. غير أن حيوية الاقتصاد المعياري معلومة ونتاجاته متكاثرة وذات أهمية عالية في الفلسفة السياسية، وهذه الأخيرة لا تخرج عن الإطار الواسع للفلسفة المعيارية.

يلاحظ أن مجتمعات العالم، على تنوعها الديني والاثني والتكوين السياسي وأنظمة الحكم، تتقارب في أنماط العيش وقيم وتدبير العدالة الاجتماعية مع تطور إمكاناتها الاقتصادية. وأيضاً تحاول الدول النامية عموماً خفض التفاوت في مستويات الرفاه، وتوخي المساواة بين المناطق وفئات الدخل في فرص الانتفاع من البنى التحتية والخدمات العامة. ومع ذلك يعاني مئات الملايين من البشر شظف العيش في دول فقيرة، وحتى في الدول متوسطة الدخل يوجد ضعفاء حياتهم قاسية. ويعتقد على نطاق واسع أن تحرير الإنسان من معاناة الحرمان ومرارة الإحساس بالظلم يساعد في تثبيت أركان السلم الأهلي والعالمي.



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

التفاوت بين البشر متعدد الأبعاد ويبدأ معهم من لحظة ولادتهم بقدرات أساسية متباينة على نحو جلي ثم تتشعبهم في أسر ونطاقات جغرافية - اجتماعية تختلف كل الاختلاف في إمكانات البناء الإيجابي على تلك القدرات الأساسية المتباينة. والنظام الاقتصادي، أيا كان، ينطوي على خلل فيغدق على هؤلاء ويشح على آخرين، وتكافؤ الفرص خدعة لتبرير التنافس والمغالبة بين غير المتكافئين. ولذا فإن المجتمعات التي لا تكثر بالعدالة وإنصاف الضعفاء والذين ظلمتهم الطبيعية والأنظمة التي من صنع البشر، تلك المجتمعات افتقدت الشرط الأخلاقي وعمقت الإحساس بالظلم.

ولقد تبنى المجتمع الدولي دعوة شاملة لمكافحة الفقر وإشاعة العدل ، لكنها مع الأسف التبتت برهاب التلوث والاحترار وشروط استدامة البيئة ، فهتمت التصنيع، وصرفت وعي المجتمعات عن الأهمية الحاسمة للنمو الاقتصادي وهو أمل شعوب الدول النامية في تهيئة مرتكزات الحد الأدنى للعيش الكريم.

الاقتصاد السياسي والعدالة الاجتماعية

في أوروبا القرون الوسطى كانت الثقافة السائدة مع الحفاظ على التراتبية القائمة، وتضفي عليها المؤسسة الدينية مسحة شرعية. المهم في العدالة التبادلية Commutative الأ يُبخس أحد طرفي المبادلة وتتسم بالإنصاف وليست آثمة بل منسجمة مع القانون . أما العدالة التوزيعية فهي لا تتعدى الفكر الذي يبرر توزيع الألقاب والمكانة والثروة لإدامة الأوضاع القائمة. لكن المشاعر الدينية تساند أعانة الفقراء بالصدقات والتعاطف بين البشر لا يُعَدَم، إلى جانب إدانة البذخ والإسراف في إرضاء الشهوات (Rima, P. 19).

وبدأ الاهتمام بالعدالة التوزيعية مع النهضة والحداثة وتعاطم نفوذها الفكري والسياسي مع الثورة الصناعية والازدهار الاقتصادي. ثم تبلور تياران محافظ تمثل بالليبرالية الكلاسيكية وآخر عريض متنوع في مديات الانفتاح والإصلاح ضمن النظام وسياق الفكر السائد إلى التغيير الجذري.

من أهم أسس الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية حرية الفرد في القرار والاختيار قيمة بذاتها والقبول بنتائج نظام اقتصاد السوق الحر والملكية الخاصة بانها أفضل الممكن، او لا بد منها لحماية الحريات الأساسية. وهي مستمرة يتبناها النيوكلاسيك والكلاسيكية الجديدة. وهذه المنظومة الفكرية طرفا في حوار المدارس التي تولي العدالة الاجتماعية اهتماما اكبر، أو ترى خلا في النظام السائد يتطلب تدخلا من الدولة. المقصود



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

بالعدالة التوزيعية النتائج النهائية في المقام الأول والتي ترسم توزيع الرفاه بين الناس في عناصره ومحصلته التجميعية.

البحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم عام 1976 هو الكتاب الذي عُرف به آدم سميث (1723 – 1790) وبداية الاقتصاد الكلاسيكي البريطاني. لكن سميث، كان مهتماً قبل ذلك بالفلسفة وأصدر عام 1959 المشاعر الاخلاقية Moral Sentiments متبعا منها في التحليل قد تبلور من نتاجات عديدة ومن أهمها كتاب حكاية النحل للفيلسوف الهولندي-الإنكليزي برنارد ماندفيل Bernard Mandeville (1670-1733) عام 1714، وجان جاك روسو الفرنسي Jean-Jacques Rousseau (1712-1778) في كتابه عام 1755 نقاش في أصل وأساس عدم المساواة بين البشر. تتسم أطروحات ماندفيل بالجرأة والحيوية فقد برز الميل للترف والبذخ لأن إنفاق الأغنياء يتيح فرص عمل للفقراء. ويرى أن بعض الرذائل الفردية لها مسوغات اجتماعية بغض النظر عن المتطلبات الاخلاقية للعمل الصالح، فالمهم نتائج التصرف الفردي على المجموع، وأن تتعكس النتائج في رضاء مادي للمجتمع. يجعل القيمة الاجتماعية معيارا للتصرفات الاقتصادية للأفراد قدم ماندفيل مبدأ فلسفيا للعدالة الاجتماعية متجاوزا زمنه، إذا ما أخذ على تجريده. لكن هذا المبدأ يقتصر ميدانه على التصرفات الاستهلاكية المحفزة للنشاط الإنتاجي، واريده منه جعل التفاوت في توزيع الثروات والدخول مستساغا طالما يؤدي إلى إنفاق سخي ينتفع منه الفقراء في التشغيل، فهو أفضل من المساواة مع البخل. وتقرأ هذه الأفكار من زاوية أخرى فهي تدل على مدى اكتراث المجتمع آنذاك بالمساواة وازدراء التفاوت، والثورة الصناعية لم تبدأ بعد، وهو دليل على قوة دافع العدالة والإحساس به عند البشر بحيث يحاول الفلاسفة تبرير التفاوت.

أما روسو فقد تناول في كتابه، بعد البحث في طبيعة الإنسان وتطوره، صنفين من التفاوت: طبيعي وأخلاقي، أي من صنع البشر وقيمهم، أما الطبيعي فلا يعود إليه التفاوت في المجتمع المدني، في رأيه ولا أتفق معه موضوعيا لكن موقفه هذا ينسجم مع مقاصده لخدمة العدالة. فالتفاوت الأخلاقي هو الذي يخص المجتمع المدني، عنده، والذي تفصح عنه الفروقات في الثروة، والرتبة الاجتماعية، والنفوذ والمزايا الشخصية، وهذه صنعتها الأعراف. وقد إنطلق روسو في تحليله من الإنسان الطبيعي الذي ينطوي على غريزة حب



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

الذات غير التدميرية، التي لا تطلب أكثر من البقاء ولا تنزع للعدوان، والنفور الطبيعي من المعاناة والميل للإشفاق والتراحم؛ والإنسان الطبيعي الروسي وحيد مع إسرته مكتفيا ذاتيا، وهو يختلف عن الحيوان أنثروبولوجيا لأنه أكمل إذ يستطيع التعلم من ملاحظة الآخرين.

ثم درس روسو تكوين المجتمع المدني مع اللغة والعقلانية وتبدأ ملكية الأرض ثم ينشأ التفاوت عن الملكية الخاصة فهي الأساس لعدم المساواة. اراد روسو تقديم تصور عن الإنسان الطبيعي يختلف عن الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز، Thomas Hobbes (1679-1588) الذي إقترن عنده الإنسان الطبيعي بالمغالبة والصراع خوفا من الموت وحفظا للوجود. اي ان المشكلة موجودة اصلا في الإنسان الطبيعي عند هوبز ولكنها جاءت من المجتمع المدني لدى روسو، وكلاهما فسّر وجود الدولة بالعقد الاجتماعي بيد أن الأسباب والغايات مختلفة. لا الملكية الخاصة ولا التفاوت امتداد للقانون الطبيعي بل هما صناعة اجتماعية عند روسو وبذلك أيقظ الوجدان رفضا للظلم.

يستنتج من مانديفيل أن الصالح العام في الوفرة المادية والتي تقتضى وجود عدم المساواة، والمجتمع مرغم على الإختيار بين الأمانة الفردية مع الشح يصيب الجميع أو الرخاء العام مع الرذائل الخاصة. أسس آدم سميث على هذه المقدمة بأن ثروة البعض تولّد عملا لآخرين ولذا صار التفاوت في الثروة مقبول أخلاقيا. مَعْدَة مالك الأرض لا تتناسب مع ضخامة رغباته ولا تستقبل أكثر من مَعْدَة اضعف الفلاحين، وبذا ينفق الغني بقية دخله على العاملين عنده ولذلك يحصلون من بَدْخِه وتبذيره ما لا يسعهم من إنسانيته أو عدالته. مانديفيل إحتار في عدم إيجاد تبرير للتفاوت من غير الاقتصاد وهو موقف صادم للعقل في رأيه، بينما ذهب سميث إلى تأسيس العدالة، في ثروة الأمم، على ذلك التفسير الاقتصادي. إذ يرى، سميث، أن اليد الخفية تقود إلى توزيع الضروريات بين الناس كما لو أن الأرض وزّعت بالتساوي بينهم، وهو هروب إلى الخيال عبر اليد الخفية يقصد بها آلية السوق تفعل ذلك كله. ونسب سميث توزيع الأرض، رمز الثروة، إلى العناية السماوية التي لم تنس الذين لم يحصلوا على قطعة أرض، لأن النتائج تُقسّم في النهاية بين الجميع. أي ان الملكية والثروة ليست نتاج نظام بشري لا بد من الحكم على صلاحه بمعايير من الدين أو الأخلاق او مصلحة المجتمع وضمان شروط حياة الأضعف. فقد تحول سميث من مواقفه في "المشاعر الاخلاقية" حيث الميل



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

الطبيعي للتعاطف عند الناس والغيرية والإيثار إلى عدم الحاجة إلى هذه في "ثروة الأمم" حيث اليد الخفية أغنت عن ذلك.

وعند تقديمه لمفهوم رأس المال يسلط الضوء على الآلية التي تصورها: يتحقق نمو الثروة بتراكم رأس المال الذي يشترط الادخار، ليس الإنفاق بل الامتناع عن الاستهلاك والتكشف. والأغنياء فقط يراكمون لأنهم يدخرون والفقراء لا يستطيعون الادخار. وكلما ازداد الأغنياء غنى تزايد الادخار ونمو رأس المال وفرص العمل ومزيد من المنافع للفقراء، ولا توجد هذه الخصائص في المجتمع البدائي الأكثر مساواة. المجتمع الطبقي صار طبيعياً في الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية، والمساواة بين افراد النوع الإنساني لا تتسجم مع افكار آدم سمث، لأن ملاك الأرض واصحاب راس المال بإمكانهم توفير فرص عمل للعمال الذين لا يستطيعون لوحدهم الانتفاع من قوة عملهم (Lallement, PP.I-V). لقد كان آدم سمث واضحاً في عدالة المبادلات، غامضاً في العدالة التوزيعية في "المشاعر الاخلاقية" قبل ثروة الأمم، وبين أنه لا يجاري ارسطو في مفهومه للعدالة التوزيعية الذي يقصد به توزيع الأشياء، المنافع، العامة على الأفراد، بينما هو ، سمث، يهتم بتوزيع الفرد ما في حوزته حسب الزمن أو كما يريد. وببساطة لا ترى للعدالة الاجتماعية بمعنى توزيع النتائج وضمان معيشة من لا يستطيع العمل والفقراء ... وسواها مكاناً في منهج آدم سمث، وهو فعلاً الأب المؤسس للنسق المعروف من الليبرالية الاقتصادية الأنغلو - امريكية، وهي تقاوم الزمن إلى يومنا.

المفكر الاقتصادي البريطاني دافيد ريكاردو David Ricardo (1772-1823) لم يهتم بتبرير أخلاقي للنظام الاقتصادي، تصوّره نظاماً طبيعياً الأفضل قبول نتائج عمله، وهو الذي بدا النمذجة النظرية للاقتصاد، والليبرالية عنده حقيقة نهائية . ويعتقد أن فئة من المجتمع تبقى فقيرة تعاني ولا سبيل إلى حل لهذه المشكلة بالتشريع. وطالب بإلغاء قوانين الفقر التي اعتادت عليها بريطانيا من مطلع القرن السابع عشر عندما أوكلت إدارة إعانة الفقراء للأبرشيات التابعة للكنيسة. وعنده أن افضل ما يمكن للأمد البعيد عدم تقديم إعانات للفقراء لأن هذه السياسة تؤدي الى زيادة السكان واستنزاف الموارد. وتسهّل إعانة الفقراء، في رأيه، على أرباب العمل دفع أجور منخفضة اعتماداً على الإعانات مكملها لها. والترتيبات التي يراها مناسبة ان القوى العاملة تستلم أجوراً تكفي معيشتها وتربية إثنين من الأطفال في الأسرة، وكأنه يرغب في تثبيت حجم



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

السكان. من المعلوم في تاريخ التنظير الاقتصادي أن الاقتصادي الانكليزي توماس مالثوس Thomas Robert Malthus (1766-1834) كان يطالب بإلغاء قوانين الفقراء بإلحاح ، ولا يختلف ريكاردو عن مالثوس في هذا الموقف. لكنهما يفترقان حول "قانون الذرة" حيث دافع ريكاردو عن حرية التجارة وإزالة الرسوم الكمركية عن مستوردات الغذاء، وشرح بان ارتفاع أسعار الغذاء يؤدي إلى خفض معدلات الأرباح على رأس المال في الزراعة ثم ينتقل إلى بقية القطاعات بحكم ميل معدل الأرباح للتساوي والنتيجة إلحاق ضرر في الصناعة، وهي أساس قوة الاقتصاد البريطاني في رأيه. بينما مالثوس يدعو إلى إلغاء قوانين الفقراء وفي نفس الوقت يطالب بفرض رسوم كمركية على مستوردات الغذاء لترتفع أسعاره وتنتعش الزراعة البريطانية إذ يراها أساس الاقتصاد عكس ريكاردو، فالإختلاف بينهما حول القطاع الأولى بالرعاية والطبقات ذات العلاقة (Dorfman, PP. 157- 159). كلاهما لا يفهمان أن الاقتصاد يخضع لمعيار أخلاقي من خارج نظامه وأهملا العدالة الاجتماعية ، ودون امل بيد خفية مثل آدم سميث بل يرتضيان كل النتائج التي تترتب على عمل الاقتصاد كل حسبما يرغب. بيد ان مقترحات مالثوس متطرفة في قسوتها إذ تجمع إلى إلغاء قوانين الفقراء تعتمد رفع أسعار الغذاء.

توقع ريكاردو ومثله بقية المنظرين الكلاسيكيين أن الاقتصاد يؤول إلى حالة ثبات stationary State ثبات الناتج والسكان. وعند ريكاردو أن الأجر لا ينخفض دون الكفاف والربح إلى رأس المال يتدنى إلى الصفر، ولا بد ان المقصود هو العائد على الاستثمار الحدي، فيثبت رأس المال ايضا. ويبقى المجتمع بثلاثة طبقات: العمال والرأسماليين والريعيين أي ملاك العقار. وتلك النتيجة بفعل قوانين طبيعية تحكم الاقتصاد.

يُعرف جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806-1873) بميله للإصلاح ويوصف بالراديكالية أحيانا، ويراه Gaus مع ذلك لا يفارق المنحى الليبرالي ، اي تبقى الأولوية عنده لحرية الاختيار الفردي، ولا أتفق معه في هذا الاستنتاج كما سيتضح. وقد انتقد عدم المساواة التي لا تُفسّر بتفاوت في العمل والاستعداد للامتناع عن الاستهلاك، الادخار، وهما المصدران المشروعان عنده لاختلاف الأفراد في



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

المكاسب. ويرى من الظلم أن يولد بعض الناس للغنى وأكثريتهم للفقر بحسب الأسر التي أنجبته، أو لأسباب خارج إرادتهم تماما، بحيث الذي يعمل أكثر ويعاني التقشف هو الأقل انتفاعا. وقد رتب جون ستوارت ميل الكثير من النتائج على هذه المقدمة في دعوته للإصلاح الاجتماعي، منهجيا، أو هي تعبير عن مشاعر، دون تقليل أهمية مثل هذه المواقف في بيئة ليبرالية، والتي تؤكد قوة العدالة في التكوين السيكو ثقافي لإنسان المجتمعات المتحضرة (Turner, PP. 3-5). ويرى ميل إن أوضاع عدم العدالة هذه تتعش الدعوة إلى الاشتراكية. وفي حدود هذا الموقف لازالت العدالة التوزيعية عند جون ستوارت ميل لا تعترض على تفاوت الناس في الرفاه بحسب عوائد العمل ورأس المال، لكن المشكلة في عدم تساويهم في خط الشروع، وهو ما ركز عليه ميل. والمعلوم أن تساوي الأفراد في نقطة البدء مستحيل في ظل النظام الاقتصادي السائد في العالم، وعلى فرض الانطلاق مع نفس المقادير من رأس المال وهو غير ممكن فهم يختلفون في قدراتهم الأساسية لحظة الولادة وهي اختلافات كبيرة، تُغفل في الدراسات الاجتماعية حذرا من تغذية الأفكار العنصرية أو تؤول نحو تبرير التمايز الطبيعي في الاستحقاق وليس الضرورة الاخلاقية لتوزيع الناتج بعدالة أوفر. ومن نصوص كثيرة يبدو واضحا أن مبدأ المساواة Egalitarian هو المرجع في فهم ميل للعدالة لكنه يساير المجتمع وراهن على التقدم الأخلاقي وكرس له الكثير من جهده. لقد إنتقد التوريث لفرد واحد دون بقية الأخوة والأخوات وهو النظام البريطاني لأنه ينافي العدالة ، كما يرى، لكنه تحفظ على نقده بالقول " ما لم تكن هناك حجة قوية لمنفعة اجتماعية في التوريث لفرد واحد".

وأوصى ميل بفرض ضرائب ثقيلة على الأثر في معرض التشكيك بمشروعية الحصول على ثروة من غير العمل والادخار. ومن الواضح أن جون ستوارت ميل افترق عن من سبقه وعاصره وخاصة ريكاردو ومالثوس، عندما أكد استحقاق الأفراد لأعانه بموجب القانون، يقصد حكومية، لتأمين ضروريات العيش والصحة لمن لا يستطيعون الحصول عليها بطريقة أخرى حتى ولو كانت اختياراتهم سبب افتقارهم، وهذا الاستحقاق، عنده، لا يجادل إلا مُعرض. ومن الواجب على المجتمع ضمان أي فرد ينتمي إليه ضد العوز



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

الشديد. وفي نصوص أخرى يشترط العمل للقادرين عليه في مقابل مساعدتهم على الضروريات، أما غير القادرين فهو إستحقاق دون شرط، وفي الحالتين ينبغي احاطة الأفراد المتلقين للمساعدة بالاحترام. مبادئ ميل: عدم التمييز بين الأفراد أي ان سعادة أي فرد ليست أكثر او اقل اهمية من سعادة اي فرد آخر؛ والمبدأ الثاني الكفاية والذي عبر عنه مقترح المساعدات؛ والثالث الاستحقاق حسب المزايا او الجدارة بمعنى مكافأة العمل والمهارة والاستعداد لبذل الجهود.

إنقذ ميل اختلاف نظرة المجتمع إلى الطبقات والأفراد في الاستحقاق، وبيّن إن مقترحاته الإصلاحية ضرورية لإسقرار المجتمع والنظام السياسي وأن الأوفر حظاً لا يستطيعون الحفاظ على أوضاعهم ورخائهم دون العناية بالفقراء وإزالة الظلم. وطالب بمشاركة العمال في الانتخابات لتمثيلهم في البرلمان، وأنّ بخسهم هذا الحق يعني عدم العدالة في توزيع الكرامة بين الفئات. وكذلك النساء إذ لا يعقل الإصرار على استبعاد نصف المجتمع، في رأيه. وأيضاً، تأثر ميل بجرمي بنتام Bentham Jeremy (1748-1832) وتوافقاً على أن القيمة العملية للسياسة والاخلاق في تحقيق أعظم سعادة لأكبر عدد من الناس، ولذا صارت المنفعة معياراً للأخلاق والسياسة والتشريعات، والسياسات Policies ينبغي لها تعظيم منفع الجمهور.

تبنى الفيلسوف والاقتصادي الألماني كارل ماركس Karl Marx (1818-1883) صورة التحليل الكلاسيكي وركّز على معادلة قيمة العمل الريكاردية مع مفردات إضافية تعبر عن رفضه للنظام مثل تسمية نسبة الفائض إلى الأجر معدل الاستغلال؛ أو إضفاء طابع آخر على مكونات القيمة مثل مطابقة الأجر بتكاليف إعادة إنتاج قوة العمل ويُعبر عنها بوقت عمل ضروري اجتماعياً لإنتاج وسائل استهلاك معادلة في قيمتها للأجر، ليبيّن أن وقت العمل أطول من الوقت المكافئ للأجر والفرق هو فائض القيمة، وهذا الحساب لا يختلف عن نظام الحسابات الاقتصادية المعاصرة من أن القيمة المضافة هي تعويضات المشتغلين وفائض العمليات، لكن ماركس والماركسيين يؤكدون على أن مكونات القيمة هذه انعكاس لعلاقات الإنتاج بمعنى حقوق الملكية والمُنتج هو العمل وحده؛ وتسمية نسبة مخصص رأس المال، أي الاندثار وتكاليف المواد الأولية، إلى الأجور بالتركيب العضوي لرأس المال والذي يتزايد بمرور الزمن ما يؤدي إلى انخفاض



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

معدل الربح ، وفي هذا لا يختلف التنظير الماركسي عن الفهم الكلاسيكي وهو اتجاه الاقتصاد نحو حالة الثبات.

معادلة قيمة العمل التي أريد منها معرفة القيم التبادلية السوقية، وهي الأسعار قد أخفقت، ولاحظ ريكاردو وماركس فيما بعد، عدم إمكانية تفسير حركة الأسعار بقيمة العمل. لكن الماركسية نجحت في توظيف معادلة قيمة العمل لتأكيد التناقض بين مصالح العمال والرأسماليين. وبين تحليل ماركس أن التوزيع الأولي للدخل بين الأرباح والأجور يوّد أزمات تنشأ من عدم استيعاب الإنتاج بطلب يكفي أو قصور مجموع الطلب الاستهلاكي ، ويعادل في قيمته الأجور واستهلاك الرأسماليين، عن تشغيل كامل الطاقة الإنتاجية. وارتباطاً بهذا التناقض يكون الفقر سبب الأزمة بكلمات ماركس في الجزء الثالث من رأس المال.

وأختلف ماركس مع الكلاسيك حول مصير النظام الاقتصادي، وأنه حتماً سيتغير إلى آخر حيث تُلغى الملكية الخاصة ليكون التوزيع من كل تبعاً لقدرته وإلى كل تبعاً لعمله واصطُح على تسمية هذه المرحلة بالاشتراكية، ثم النظام النهائي من كل تبعاً لقدرته وإلى كل تبعاً لحاجته وهي الشيوعية ما بعد الاشتراكية. ونذكر، لبيان التفاعل بين مناهج التفكير، أن جون ستورانت ميل توقع بعد وصول الاقتصاد إلى حالة الثبات Stationary State، والتي عندها لا ينمو رأس المال ويقتصر الاستثمار على التجديد، إمكانية إقامة العمال لاشتراكية تعاونية. لكن ميل لم ييأس من فرص للعدالة قبل الوصول إلى تلك المرحلة بينما علقت الماركسية، نظرياً، مشكلة العدالة على قوانين التطور، أو الثورة إذا حان وقتها، بتغيير جذري للنظام الذي سماه المفكرين الكلاسيكيين وماركس رأسمالي ولا زالت هذه التسمية متداولة. ولم يقتصر توقع نهاية نظام الملكية الخاصة والسوق على القرن التاسع عشر بل حتى في القرن العشرين. في كتابه الرأسمالية، الإشتراكية ، والديمقراطية عام 1942 ركّز الاقتصادي النمساوي جوزيف اليوس شومبيتر Schumpeter (1883-1950) لفهم مسار الاقتصاد على الريادة التنظيمية entrepreneurship والمبتكرات التكنولوجية محركاً لدورة الأعمال بكيفية سماها التدمير الخلاق. فهي تكوّن الثروات الجديدة وتنتهي وجود القديمة، وتستمر هذه العملية ذات الدور الرئيس في التطور الرأسمالي، كما يفهمها من دراسة التاريخ، إلى أن تهترأ ذاتياً نهاية المطاف، وتتهار الرأسمالية لينتقل النظام إلى الاشتراكية بالسلم دون الثورة. لكن تلاشي



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

مقومات النظام لم يأت من تناقضه مع مقتضيات العدالة الاجتماعية إنما من داخل الآلية الاقتصادية ذاتها، كما عند جون ستيوارت ميل. وماركس الذي فسّر الأزمة بالتوزيع والفقر، لكنّ انهيار النظام يأتي نتيجة لانخفاض معدل الربح. والثورة في حالة حصولها تأتي لاحقة لتلك الآلية الاقتصادية. بهذا لم تكن قضية العدالة الاجتماعية بذاتها فاعلة في تصورهم للتطور، لكن المحصلة، بغض النظر عن الكيف، أن التاريخ يتجه نحو مساواتية في توزيع نواتج النظام الاقتصادي وكأنها سُنّة مُضمرة خلف ظواهر الأشياء. وماركس والماركسيون اعتادوا تأكيد الصفة العلمية لمنهجهم في التحليل، وهو الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الريكاردي، كما تقدم، ضمن سياق أوسع في التنظير على نطاق الكلية الاجتماعية، وأن الرأسمالية ليست نهاية التاريخ، كما تقدم.

ويحتشد رأس المال، المؤلف الرئيس لماركس، بالكثير من الأمثلة عن صور التناقض والبؤس والمعاناة تُعرض لبيان تلازمها مع الرأسمالية، وقد أسهم هذا النقد الشامل في تقوية الدعوة للعدالة. على رغم عدم احتفاء الماركسيين بمقاربات الفلسفة الأخلاقية للعدالة الاجتماعية التي ينطلق منها الدعاة لإنصاف الفقراء آنذاك.

تزامن نشوء وصعود الماركسية مع تكوّن تيار معرض للنظام الاقتصادي وناقد للتصور الكلاسيكي للاقتصاد والسياسات التي تنبثق عنه، ويقترح إصلاحات أو تغيير في نظام الملكية ودور الدولة بدرجات مختلفة، ومنها نحو ملكية عامة لوسائل الإنتاج بأشكال متفاوتة. وقد عُرفوا بتعاطفهم مع الضعفاء وحسهم المرهف بالعدالة وأبرزهم: Jean Sismonde de Sismonde 1773 - 1842 اقتصادي ومؤرخ سويسري إنسانوي أول من استخدم مفردة بروليتاريا واقترح الضمان ضد البطالة وتعويض عطالة المرض والتقاعد ووصف الاقتصاد السياسي في زمنه بأنه يبحث كثيرا عن الثروة وقليلًا عن توظيفها لسعادة الإنسان واهتم بما أصبح يسمى فائض القيمة؛ سانت سيمون Saint-Simon اقتصادي فرنسي 1760 - 1825 وقد أثر على معاصريه ومنهم جون ستيوارت ميل وثورشتاين فبلن Thorstein Bunde Veblen (1857-1929) والاشتراكية الطوباوية، يدعو إلى مجتمع مُنتج ويرى الفئات المتطفلة سببا في مشكلات المجتمع تسمى أفكاره



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

بإسمه السيمونية ويصنف من البعض بأنه اشتراكي طوباوي أيضا؛ روبرت اوون Robert Owen (1771-1858) صناعي ومصلح اجتماعي من ويلز في بريطانيا إنسانوي مؤسس الاشتراكية الطوباوية والتنظيمات التعاونية؛ جارس فورير Charles Fourier فيلسوف فرنسي (1772-1837) من أوائل الاشتراكيين ومؤسسي الاشتراكية الطوباوية، و بيير جوزيف برودون Pierre- Joseph Proudhon (1809-1865) فيلسوف وسياسي فرنسي وهو اناركي (فوضوي) Anarchist ومؤسس الأناركية التي يصفها بأنها نظام Order بلا قوة، ويعرّف النظام الاقتصادي الذي يسعى إليه عبر وسائل سلمية بالجمع بين الشيوعية والملكية الخاصة ، ويسمى أيضا نظامه الذي يقترح الاشتراكية التبادلية Mutualism والتي تعتمد التمويل التعاوني لرأس المال بحيث لا يتعدى سعر الفائدة تغطية التكاليف الإدارية، وهي الأساس الإقتصادي للأناركية وبذلك ، حسب تصوره، يتخلص المجتمع من الاستغلال وجبروت الدولة. نشأت النظرية الماركسية في سياق تلك الحركات الفكرية والإصلاحية. وكان ماركس وجماعته في البداية ضمن هذا التيار العريض بتفاعل نشط وتعاون، فالماركسية حصيلة علوم الاقتصاد والمجتمع والفلسفة في عصرها وحركات الإصلاح والتغيير آنذاك؛ وتكيفت سياسيا في القرن العشرين وهذا القرن للحفاظ على فاعليتها.

تهتم الليبرالية الكلاسيكية بالانسجام بين توزيع الدخل، كما هو، وحوافز الإنتاج دون النظر في متطلبات التوازن بين الطلب والعرض على المستوى الكلي. في التحليل الماركسي والكينزي تساعد إعادة توزيع الدخل على تجنب أزمات نقص الطلب في حين لا يرى المنحى الليبرالي الاقتصاد من هذه الزاوية، عدا مالثوس الذي فسّر، أيضا، أزمات الإقتصاد بنقص الطلب ولم يرتب على هذه العلاقة سياسة ، بل كانت مقترحاته وريكاردو لإلغاء قوانين الفقر تؤدي إلى المزيد من نقص الطلب، بينما كتب ماركس بأن الفقر سبب الأزمة متسقا مع تحليله. وبغض النظر عن منهجهم في التحليل، الشيوعيون أكثر نشاطا السياسة اهتماما بأوضاع البؤساء، في مواقفهم العملية، وشركاء في الكفاح لتحسين اوضاع العمال والفقراء، ضمن النظام القائم. إضافة إلى هدفهم الرئيس الذي سارعوا إليه في إقامة النظام السوفيتي بعد الإطاحة بالقيصرية عام 1917، وتعميمه في الأجزاء الأوروبية التي حررها من الفاشية الهتلرية الألمانية ، وفي الصين بعد نجاحهم



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

في الحرب الأهلية عام 1949، واماكن أخرى. وقدّموا توضيحات معروفة في كل العالم. وللماركسية قوة إبقاء وقدرة على التحريك لا تناظرها في هذه الفاعلية منظومة فكرية أخرى.

لاحظ الاقتصادي الرياضي الفرنسي ليون والراس Leon Walras (1834-1910) عجز ريكاردو إزاء البؤس البشري نتيجة تصوره للاقتصاد قوانين طبيعية ليس من المستطاع او المجدي التدخل فيها. أو بتعبير آخر أن السياسة الاقتصادية تشتق من نظرية لعمل النظام الاقتصادي، ولا يقدم التصور النظري للاقتصاد عند ريكاردو سياسات تتفع للعدالة الاجتماعية، وسبق أن عرضنا إعتراضه على قوانين الفقر إذ وجدها تدخلا يلحق أضرارا بعيدة المدى في الاقتصاد ولا يختلف عن مalthus جوهريا في المسألة السكانية. فحاول Walras اكتشاف مداخل لخدمة العدالة الاجتماعية. قدم أبحاثه بين عامي 1874-1898 في التبادل والإنتاج والعدالة الاجتماعية، يرى التبادل تحكمه قوانين صارمة وهو موضوع للعلم الصرف وحقيقته رياضية وهي معياره ، ولا بد من قبول التوازن العام الذي يفرض إليه التبادل كما هو. اما الإنتاج فهو فن Art في حقيقته ومعياره الكفاءة. والعدالة الاجتماعية أخلاقية وحقيقتها العدل وتناولها مؤلفه" دراسات في الاقتصاد الاجتماعي"، وينسجم في نظره للعدالة مع مبادئ الجمهورية الفرنسية في الحرية والإخاء والمساواة كما فهمها عمليا. الحرية تعني أن الفرد يملك نفسه وعمله وحر في إختياره؛ والحرية والعدالة ضروريتان للإخاء. وتبقى المساواة Equality، ويرى انها لا تصل إلى تمامها Egalitarian في النتائج بل يبقى إختلاف الناس في أوضاعهم، ونقطة البدء هي المساواة في الفرص. وهذه لا تتحقق مادام التفاوت في التوزيع الابتدائي للثروات على ما كان عليه. ولذلك تبنى مبدأ ان الأرض ملك للإنسانية، ماضيا وحاضرا ومستقبلا، ولذا لا بد من تأميمها. وقصد من ذلك، إزالة أحد اسباب التفاوت في توزيع الثروات او لأن الارض في البدء كانت هي الثروة. وأقر ان تكافؤ الفرص لا يضمن انتقاء الفقر فأوكل بقية المهمة إلى الصدقات الطوعية. المهم للأخلاق وظيفة في نظام الاقتصاد عند Walras ولا ينفرد " العلم" في مقاربتة له ، فلأخلاق دورها، (Lallement, op cit, PP. IX-XVI). ولموقفه من الأرض جذور في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لها علاقة بنظرة ريكاردو السلبية من الربح ولو أن ريكاردو لم يصل الى تأميم الأرض؛ وكذلك جون ستيوارت



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

ميل يرى ان الأرض لا ينبغي أن تكون سببا في التفاوت بين الأفراد، أي يُحبذ او لا يمانع من إخضاع ملكيتها لأهداف أخرى تتصل بالعدالة او كفاءة عمل النظام الاقتصادي.

بيد أن تأميم الأرض ليس شرطا كافيا لعدالة توزيع الحكومة لحقوق التصرف بها فقد كانت الأرض ملكية عامة في عدة دول ومنها العراق على خلفية مفهوم الأرض الخراجية رقيتها للدولة، والنفط أيضا للدولة. التقارب في مستويات المعيشة، بما كانت عليه، والتساوي في فرص الوصول للخدمات العامة في دول المنظومة السوفيتية وكوبا وغيرها لم يكن نتيجة تلقائية للملكية العامة بل إرادة المساواة كانت قوية.

أبرز ممثلي الليبرالية الكلاسيكية في القرن العشرين الاقتصادي النمساوي فريدريك هايك Friedrich Hayek (1899-1992) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد قد تحفّظ على تعبير العدالة الاجتماعية أو الجلاء المنطقي Intelligibility للمفهوم ذاته. إذ يرى من الخطأ جعل النتائج موضوعا للتقييم بدلالة قواعد العدالة التي ينبغي أن تحكم الأفعال دون النتائج. واران بهذا التشكيك بوجاهة تقييم توزيع الدخل من زاوية العدالة أو إعادة توزيعه مادامت عمليات الإنتاج مشروعة ولا توجد جهة تتحكم بمبادلات السوق العفوية ، والنتائج ليست معروفة مسبقا، حتى لو فارقت معايير متعارف عليها للاستحقاق مثل الجهد والمهارة وغيرها، المهم أن القواعد الحاكمة للمبادلات مقبولة (Hall, and shera).

وقد لاحظ هايك أن نتائج آليات السوق في جزء منها اعتبارية تُحير من يدافع عن نظام السوق ، لكن التبرير الأخلاقي للنجاح الفردي حافز بمنتهى القوة للنشاط الإنتاجي. ويرى الاستحقاق مُسوغا للتفاوت بالقول أن عدم المساواة الكبيرة في المستوى المادي للمعيشة لا تطاق لولا الاعتقاد بأن الأفراد نالوا ما يستحقون. ومن جهة أخرى نجد هايك قلقا من أن الاعتقاد باعتماد نجاح الأفراد على مزاياهم مضلل إلى حد كبير لأن القدرة والجهد لا هي ضرورية ولا كافية للنجاح الاقتصادي (Morison, PP. 227-228).

وقارن هايك نظام السوق مع التخطيط ليستنتج أن السوق أكفا بكثير لأن التخطيط يعجز عن أداء المهام التنسيقية للسوق. فقد تصور التخطيط برمجة مسبقة للسلوك البشري. هايك بقي في ذهنه نظام السوق



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

والملكية الخاصة بديلاً أفضل من النموذج الاشتراكي السوفيتي الذي كان يخشى إنتشاره آنذاك وعندما تتولى الدولة مهاماً متدخلة في عمل نظام الاقتصاد الليبرالي فقد اقتربت من النموذج السوفيتي.

نشر هايك كتابه " الطريق إلى القنانة" عام 1944 للتحذير من الاشتراكية القومية والفاشية والستالينية والإشتراكية الماركسية الواقعية معاً، والتي يراها جميعها من مصدر واحد هو السيطرة الحكومية المركزية على الاقتصاد، والتي ترفع الدولة فوق صانعي القرارات الفردية في السوق، والنتيجة الحتمية خضوع المجتمعات إلى الحكم المطلق. لأن تزايد الدور الحكومي في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما يتصور، يؤدي تدريجياً إلى التحلي عن الليبرالية الكلاسيكية والتي تقوم أساساً على الحقوق الفردية. إذن الحقوق السياسية والمدنية الفردانية للديمقراطية الليبرالية هي الأهم عند هايك ويخشى عليها، تلك هي الخلفية التي انعكست في مواقفه من العدالة التوزيعية التي أبدى عدم تفهمه لها لأن الاعتراف بوجاهة المفهوم يستدعي دوراً أكبر للدولة في الاقتصاد فيقع المحذور الذي أراد تجنبه.

عام 1945 اصدر فيلسوف المعرفة العلمية النمساوي البريطاني كارل بوبر Karl Popper (1902-1994) البارز كممثل للمنهج الوضعي Positivism كتابه " المجتمع المفتوح وأعداؤه" ويقصد بالمجتمع المفتوح الديمقراطية الليبرالية، والأعداء دعاة الفكر الآخر. ويرى في أفكار أفلاطون بذرة التفكير الشمولي حيث الملك الفيلسوف ذروة تطوع المجتمع وليس النظام الديمقراطي. وينتقد الفيلسوف الألماني فريدريك هيغل Hegel وماركس لأن فلسفاتهم تاريخانية غائبة حيث يخضع مصير الإنسانية لقوانين شاملة وقطعية. هيغل يرى روح العالم تتجسد في رجل دولة مثل نابليون، والذي يتضمن صعود هتلر انسجاماً مع هذه الفلسفة. وماركس تصور أن قوانين التطور تكشف عن نفسها بالصدام بين الطبقات الاقتصادية، ويقول Popper لم ير هذا الصدام سوى ماركس أي هو متخيل. وعند Popper ان الأحداث وتعقيدات المجتمعات المعاصرة نتاج قرارات الأفراد التي لا تُحصى عدداً، وبالتالي نهاية التاريخ أبعد ما تكون عن التحديد Indeterminate أي ينفي الحتمية ويقصد بها تصورات هيغل وماركس عن قوانين التطور. Popper لا يختلف عن هايك في الخوف من الاستبداد، ولذلك ينتقد بشدة الأطروحات التي قد تُستخدم ذريعة لتعطيل الحريات الفردية أو إنهاء الليبرالية. نستنتج أن المطالبة بعدالة توزيعية أو ضمان اقتصادي من المجتمع للأفراد يتعارض لدى



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

الليبراليين الكلاسيك مع شروط بقاء النظام الذي يريدون. وهو تصلب يأتي من إخضاع الديمقراطية لسيادة السوق المطلقة، ومبالغة في الخوف على الحريات الفردية، سياسية ومدنية، بدليل أن الديمقراطية قد استوعبت مستويات عالية من العدالة التوزيعية دون ان تضعف بل بالعكس أصبحت أقوى وحازت على مشروعية.

أسهمت دراسات هايك في تعميق الفهم بعمل النظام الاقتصادي، ومثّل، رغم قلقه من نتائج عمل النظام، موقف الطرف المحافظ ضمن طيف الليبرالية، عند مقارنته بمنهج الفيلسوف الأمريكي جون راول John Rawls (1921-2002)، او الممارسة الفعلية للدول التي توسعت في إعادة التوزيع والعناية بالفقراء رغم التزامها الرسمي بالقيم الليبرالية الكلاسيكية.

وبخلاف هايك انطلق John Rawls، وهو ليبرالي أيضا، مطلع سبعينات القرن العشرين من فلسفة الأخلاق الكانطية Kant's Moral في أطروحته " العدالة بصفتها إنصاف Justice as Fairness" وأحدث تحولا كبيرا ضمن الإطار الليبرالي. كانت الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (1724-1804) وهو معاصر لأدم سميث، يتصور الإنسان حرا، عقلانيا، مستقلا، وليس انانيا، ولذا من المتوقع أن يهتم بخدمة مصالح الآخرين. وبموجب فلسفة كانط الواجب الأخلاقي صحيح بذاته مطلقا، وينبغي أن يؤدي دون رجاء منفعة ما، ومهما كانت النتائج. ولذا لا بد للنظام العادل أو الشخص احترام حقوق الآخرين بغض النظر عن الظروف التي تكتنفها وما تفضي إليها مزاوله تلك الحقوق، اي ان العدالة تُخدّم بلا شروط. والتصرف عادل طالما هو قابل للتعميم، وهي قاعدة ذهبية، كما اراها، لأن كثيرا من المحرمات عند تصور تعميمها يستحيل وجود المجتمع المتحضر؛ وتصرفاتنا صحيحة ما دمنا نرى للآخرين قيمة بذاتهم ونعاملهم غايات وليست معاملتنا لهم أو هم وسائل لأهداف أخرى. والحرية شرط التصرف الأخلاقي، اي ان الفاعل العقلاني مستقل أخلاقيا في قراره، ويحترم حق الآخرين في العيش كما يريدون. لكن كانط يُقيّد حرية المعتدي، ويُجيز العدالة الانتقامية، أي العقابية، للمتجاوزين على حقوق الآخرين وحياتهم (Montloba, et al).



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

لاحظ Rawls الأفراد المنخرطين في العقد الاجتماعي لنظام ديمقراطي لديهم ثروات ومصالح ونفوذ، وينجم عن هذه عدم عدالة في العقد الاجتماعي نفسه نتيجة الفروقات في التأثير. ولمعرفة تقييم الأفراد لتلك الأوضاع ومدى انسجامها مع شروط العدالة، ونوع العقد الاجتماعي الذي يريدون، لا بد من ضمان عدم التحيز الناجم عن تعلق تلك الأوضاع بأشخاصهم. لذا تصور Rawls نسيان الأفراد لصلة تلك الأوضاع بأي منهم وهو الذي سماه النظر من خلف حجاب الجهل. وتلك مقدمة أراد بها أن ما يقترحه يعبر عن العدالة التي يحول التحيز بين الإنسان الاعتيادي ورؤيتها، وهي تسوية مع الليبرالية لأنها فردانية لا تجيز، نظرياً، فرض قاعدة من خارج اختيار الأفراد، والمجتمع أما انه إسمي، اي مُتخيل، أو تجميع لهم. وهنا تتناول مبدأ تكافؤ الفرص أي تساوي الأفراد لإمكانية الوصول إليها سواء كانت سياسية أو اجتماعية – اقتصادية بغض النظر عن الظروف. ولذا فإن تساوي الفرص بإنصاف يقضي تصحيح الفروقات بين الأفراد التي أنتجتها مختلف المصادفات الطبيعية والاجتماعية وهو مبدأ الفرق.

الليبرالية الحديثة بين سبعينات القرن العشرين وهذه السنين بقيت، في مسارها الرئيس، محافظة على مبادئ المرحلة الكلاسيكية، وعندهم أن التوزيع عادل طالما نشأ عن عملية مشروعة أي تعاقد صحيح أو مبادلة سليمة. وبصفة عامة التوزيع عادل طالما جاء عن توزيع آخر بوسائل مشروعة والتوزيع السابق المشروع يعني انه لم يأتي عبر انتهاك حقوق الأفراد. ونتائج سلسلة من المبادلات بين الأفراد الأحرار عادلة مهما كان نمط التوزيع الذي نتج عنها. وعلى هذا الأساس لو أعادت الحكومة توزيع الدخل توخياً لتقليل عدم المساواة فهو عمل غير مشروع منها.

لكن ماذا بشأن من لا يسهم في الإنتاج وليس لديه ما يبادل به سلعة أو خدمة، مثل الأطفال وكبار السن والعجزة، ثمة قناعة شاملة، لأغلب الأوساط الفكرية، بعدم استبعاد هؤلاء ولا بد أن لهم حصة من الناتج. لكن المنظرون النيوكلاسيك يرون أن هذه المسألة قيمية وخارجة عن نظام المعرفة الاقتصادية.

مسائل أساسية في دالة الرفاه والاقتصاد المعياري



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

المنفعة Utilitarianism أساسية في دالة الرفاه الاجتماعي، وهي نظرية في الفلسفة الأخلاقية ترى أن العقلانية تقتضي أن يتوخى الأفراد في سلوكهم السعادة أو المتعة وتجنب الألم. وقد تكون مقارنة وضعية بأن الأفراد هكذا يتصرفون بعفوية لتعظيم المتعة واستدناء الألم. أما على الصعيد الاجتماعي فتوجب الفلسفة المنفعة على أساس عقلائي أو أخلاقي تحسين وضع المجتمع بمجموعه ، او بتعبير آخر أن القرار صائب طالما ينجم عنه إسعاد أكبر عدد من السكان أو المواطنين، وبذلك تُقدّم المنفعة معيارا للرفاه الاجتماعي. وليس جديدا هذا المبدأ في التفكير الفلسفي فقد كان معروفا عند الأغريق خاصة عند الأبيقوريين. وفي العصر الحديث بدأ ديفيد هيوم إعادة عرضه، وتناوله آخرون قبل جرمي بنتام لكن هذا الأخير هو الذي عرضه نظاميا ورياضيا وادخل عليه التحليل الحدي، وتناوله أيضا جون ستيوارت ميل على هذا النحو وأضاف فكرة نوعية المنفعة إلى جانب كميتها لدى بنتام. عند بنتام من واجب الحكومة تحقيق أعظم المنافع للأكثرية دون الأقلية ويتصور بنتام الحكومة هي نفسها مجموع افراد المجتمع لكنه لا يفترض الإجماع في القرار بل يقصد أن الحكومة تتكفل مصالح المجموع وحسب وليست بذاتها كيانا مستقلا يتعامل مع الشعب على أساس العقد الاجتماعي فهو لا يرى حاجة للعقد أصلا.

ميل عدل نظرية بنتام في المنفعة بتأكيد الجوانب النوعية للمتعة ، وعلى سبيل المثال المتع الذهنية اعلى نوعية من نظيرتها الحسية، أي انه مع المتعة النبيلة. والأفضل، كما أرى، أن الإنسان أخلاقي فلا يقبل متعة أو يتجنب الم بإطلاق العنان لغرائزه. فلا يجوز له أن يسعد بشقاء الآخرين، ولأنه اجتماعي فالسلوك الأعلى أخلاقيا أن يتوخى سعادة الآخرين على مبدأ كانط أنفا (Anuradha).

البحث النظري في الاقتصاد المعياري يدور حول دالة الرفاه Welfare ، ونظريات الرفاه أما تنطلق من أن هذه أو تلك من الأحوال والتصرفات بذاتها جيدة، وهي المقاربة الجوهرية المتعلقة بمضمون محدد مثل المنفعة المتعوية Hedonic التي تؤكد على السعادة وتعظيمها، وعموما خفض الألم وزيادة المتعة ؛ او النظرية الصورية، الشكلية Formal للرفاه والتي تترك لجهة الاختيار تعيين الجيد والصالح لها وان تعظيم الرفاه يعني إرضاء الفرد حسب اختياره إلى أقصى الممكن.



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

لكن دراسة الرفاه الاجتماعي تجاوزت، في مرحلتها الأولى، منطلقات بنثام وميل وتقيدت بمبدأ الاقتصادي الإيطالي فيلوفريديو باريتو (1848-1923) Vilfredo Pareto وهو محافظ يُقَدِّد خيارات السياسة العامة. فعلى فرض مجتمع من إثنين وتوجد بدائل ثلاثة للتصرف بالموارد تؤدي إلى توزيع للناتج بينهما على هذا النحو: $A (10, 2)$ ؛ $B (11, 2)$ ؛ $C (9, 9)$ تلاحظ أمثلية، كفاءة، باريتو تفضل الانتقال من A إلى B طالما جاءت زيادة الرفاه دون خسارة أحد رغم ان التفاوت قد ازداد وهو واسع أصلاً. لكنها لا تسمح بالانتقال من A إلى C وبذلك تُضَيِّع على المجتمع فرصة كبيرة لزيادة الرفاه مع مساواة تامة أي تحقيق أقصى للعدالة. ويأتي هذا التقييد من فرض عدم إمكانية المقارنة، ولا المقايضة، بين منافع الأفراد، وهي الفردانية الصرفة.

الفكرة المحورية في المنهج النيو كلاسيكي أن العدالة التوزيعية ليست من مسائل الاقتصاد، في الغالب، إذ تستدعي حكماً قيمياً، والتحليل الاقتصادي في نظرهم علم Science لا يتضمن في قوامه أحكام قيمة Value Judgments وإنما يكتفي بتعيين شروط الكفاءة. وتناول GEORGE F. DEMARTINO مبدأ Pareto بمثال طريف فلو أن الأستاذ وزَّع 100 دولار على طلبته بالتساوي فهذا التوزيع منسجم مع شرط الكفاءة لأن للفرد حق التصرف المطلق بما لديه، أما إعادة التوزيع فتنتقض الكفاءة إذ لا يمكن جعل أحد الطلبة أفضل دون جعل آخر أو آخرين في وضع أدنى. ولو أعطى ذلك المبلغ لشخص واحد ابتداءً، أيضاً سيكون هو الأكفأ لأن أية إعادة توزيع تجعل الطالب الذي انفرد بكل المبلغ في وضع الخاسر فالتوزيع يوصف بالكفاءة مهما كان، أما إعادة التوزيع فتثير لديهم الإشكال أنفاً (Free, op cit P. 527). لكن Pareto لم يكن قاصداً هذه النتيجة بل توصل إلى المبدأ نظرياً كما يبين، عادة، صندوق Edgworth حيث السوق، ودوال المنفعة، وشروط التوازن في النسق النيو كلاسيكي المتزمت، ووصفي هذا ليس له مكان عندهم، أيضاً، لأنه حكم قيمي في نظر المدرسة والاقتصاد علم.

في النصف الأول من القرن العشرين أُعِدَّتْ أبحاث رائدة في المسائل المعيارية لتقييم السياسات الاقتصادية، لكنها انشغلت كثيراً في التجريد الرياضي لمعيار يستند إليه القرار الحكومي وفق المثل الليبرالية الفردانية



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

الصرفة واصطدمت بما يسمى الاستحالة في الاختيار الجمعي وهو تجميع لتفضيلات الأفراد على وفق منهجهم. وتسمى استحالة Arrow التي تعرّف بعدم إمكانية معرفة الصالح العام أي مجموع فوائد المجتمع. لأن المنافع الفردية ليست قابلة للمقايضة، أو لعدم الاتفاق على ترتيب البدائل الممكنة في سلم أفضليات ترتيباً عقلانياً فعندما تكون A أفضل من B و B أفضل من C لا تكون C أفضل من A ؛ ولأن الأطروحة فردانية مع اقتضاء الإجماع تصبح العملية مستحيلة من مقدماتها، فكانت محاولة نظرية فاشلة لاكتشاف إمكانية تعريف الصالح العام من توافق مجموع الأفراد عليه، ولذلك انتهت إلى رفض مفهوم الإرادة الديمقراطية الجمعية. وتضاءلت مكانة اقتصاديات الرفاه مع الإصرار على البرهنة الرياضية القطعية على خطى المقاربات التي قادت إلى الاستحالة.

وضع الاقتصادي الأمريكي كينيث أرو (1921-2017) Kenneth Arrow خمسة شروط سمّاها بديهيات للتوصل إلى تفضيل اجتماعي مقبول مستمد من تفضيلات الأفراد وهي: الترتيب التام للبدائل، والذي يشترط تصريح جميع الأفراد بذلك الترتيب بأن A على الأقل مثل B في التفضيل، وتوفر خاصية الانعكاس والتعدي. أي أن B في نظر الأفراد على الأكثر مثل A ، وفي حالة B أفضل من C فإن A أفضل من C أيضاً. وعند باريتو A أفضل من B طالما أحد الأفراد منفعته من A أعلى من B ويكفي أن أحداً من الآخرين لم تنخفض منفعته هذا الفهم لا يقره باريتو ويصفه بعدم الاكتمال ربما لأن الإجماع الصريح لم يتحقق. والشرط الثاني، الاستجابة لتفضيلات الأفراد بمعنى عدم التعارض في درجة التفضيل، فعندما يرفع أحد الأفراد البديل A والآخر لا يعارضون يبقى هو الأفضل، وعندما يحصل العكس يُنتَهك هذا الشرط ، في حالة بعض الأفراد ارتفع تقييمهم للبديل A والآخرين خفّضوه ويتسم هذا الشرط بالغموض، لأن الترتيب لم يتغير فطالما A أفضل من B فكيف يؤثر في اجتماعية الاختيار إن كانت مجموعة من الأفراد ترى A أفضل كثيراً من B وأخرى تراه أفضل قليلاً. والشرط الثالث، التفضيلات الاجتماعية لا ينبغي فرضها باستقلال عن تفضيلات الأفراد وهو نفي للدكتاتورية؛ وبموجبه إن لم يكن أحد من أفراد المجتمع يفضل B على A ويوجد فرد واحد يرى A أفضل من B فلا بد للمجتمع من تفضيل A على B ويفهم من هذا موافقة



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

أرو على مبدأ باريتو في نظر البعض، أي أن الشروط متناقضة (Henderson and Quandt, P 313). ولا أرى تناقضا لأن باريتو لم يتحدث صراحة عن تفضيلات الآخر الذي لم يتغير وضعه. الشرط الرابع، عدم جواز التفضيل الديكتاتوري، التفضيلات الاجتماعية لا ينبغي أن تعبر عن اختيار أي فرد لوحده. فليس صحيحا القول أن المجتمع يفضل A على B، إن كان أحد الأفراد فقط هو الذي يفضل. وبهذا اتضحت علة رفض أرو لمبدأ باريتو، لأن الأخير أو الفرد المقصود أحدهما دكتاتور في نظر أرو. الشرط الخامس، التفضيل الاجتماعي مستقل عن البدائل التي لم يتعلق بها الاختيار، فمثلا A أفضل من B وهذه أفضل من C، في حالة غياب البديل الأخير لا تتغير المفاضلة بين A و B. هذه مختصر بديهيات أرو للتفضيل الاجتماعي، ومن الواضح أنها لم تتحقق جميعها معا، وهي الاستحالة Impossibility. ورغم نتائجها السلبية لكنها أسهمت، فيما بعد، بتنشيط البحث في نظرية الاختيار والقرار ذات الأهمية الكبيرة خاصة في المالية العامة.

دالة الرفاه الاجتماعي، آنذاك، كانت حبيسة لافتراض عدم قابلية المنافع الفردية للمقارنة وهو الذي يعبر عنه مبدأ باريتو الذي لا يجيز زيادة رفاه المجتمع طالما يتطلب ذلك إنقاص رفاه أحد الأفراد. في حين تتطلب جميع السياسات الممكنة إعادة توزيع تتضمن خفض الأعلى لصالح الأدنى. ومع ذلك وفق شروط Arrow حتى مبدأ باريتو عدّه ناقصا.

وقد إقترح Kaldor عام (1939) تعديلا على تصور باريتو، يفيد أن تحسين الرفاه الاجتماعي يتحقق لاحقا طالما يمكن للمنتفعين تعويض الخاسرين أي ان زيادة منفعة المستفيدين من إعادة التوزيع أكبر من خسارة الذين أخذ منهم الدخل. وجاء Hicks بتبسيط لأطروحة كالدور بافتراض العودة إلى التوزيع الأولي ستكون خسارة ذوي الدخل الأدنى هي مسبقا أكبر من مكاسب ذوي الدخل الأعلى الذين أخذ منهم الدخل. الوضع A قبل إعادة التوزيع والوضع B بعده، يرى هيكس أن شرط كالدور قد تحقق طالما الانتقال من B إلى A نتيجته خسارة صافية. وأرى أن هذه تعقيدات لا تضيف في المضمون المنفعي جديدا على مبدأ بنتام الواضح.



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

وقد لجأ الاقتصاديون إلى مبدأ التعويض Compensation للتخلص من قيد Pareto طالما التحويلات ممكنة بين الأطراف المشاركة بحيث يُعوّض الكاسبون ما أخذ من الخاسرين، وهو تفكير فردي تجاوزه جرمي بنتام وكذلك ميل (Konow , and Schwettmann, PP. 85-100). فلو رجعنا إلى المثال عند الانتقال من B إلى C يمكن للشخص الثاني تحويل وحدتين ليصبح التوزيع النهائي (7, 11). ولم يُقصد من ذلك التعويض الفعلي بل إمكانيته الافتراضية Hypothetical. بيد أن التعويض هذا ممكن نظرياً في التوزيع الأولي للدخل المرتبط بتخصيص الموارد ويفتقر إلى المعنى تماماً في مجريات إعادة التوزيع إذ يتضمن إرجاع الضرائب التي ذهبت إعانات للفقراء لولا أن القصد من التعويض تخيلي لبيان مكاسب المجموع من إعادة التوزيع. وقد نجحت أطروحة التعويض في إيجاد أساس نظري للجمع بين العدالة والكفاءة ضمن نسق نظرية الرفاه الكلاسيكية التي يعبر عنها صندوق Edgeworth لتسهيل الجمع بين الكفاءة والعدالة. وإن كان مبدأ التعويض على الصعيد النظري الصرف لا يتحيز للعدالة بل للكفاءة بمعنى زيادة مجموع الموارد المتاحة لإشباع الحاجات لأنه يسمح بالانتقال من (10,3) إلى (15, 1) على سبيل المثال مثلما يجيز التحول من هذه الحالة الثانية إلى (10, 10)، ونفترض القصد توخي العدالة بمعنى استخدام هذا التحليل لتبرير إعادة التوزيع نحو عدالة أكبر وهو كذلك.

لم يتمسك التحليل الاقتصادي المعياري بعدم قابلية رفاه الأفراد للمقارنة، وتوجد نماذج نظرية للرفاه ضمن النسق الرئيس للاقتصاد الأكاديمي تجيز مقارنة رفاه الأفراد، وبذلك أصبح التجميع ممكناً. وهذه الفئة من دوال الرفاه تسمى المنفعية، وهي الشائعة في التحليل الجزئي لقرارات المالية العامة في الوقت الحالي.

ولقد تبلورت أطروحات متسقة ومقنعة لترجيح احتياجات الفقراء والضعفاء وفي إطار الديمقراطية المعروفة. مبدأ جرمي بنتام Bentham مع تعظيم مجموع منفعة المجتمع، دون التقييد بشرط باريتو، الذي يستند إلى تناقص المنفعة الحدية للدخل فيؤسس نظرياً لإعادة التوزيع، لأن الدخل الذي يؤخذ من الأغنياء ليعطى إلى الفقراء يقاوض منفعة قليلة بمنفعة كبيرة، وهكذا تتعاضد منفعة الكل مع إعادة التوزيع، ولا يمكن دحض هذا المبدأ بالقول أن منافع الأفراد ليست قابلة للمقارنة. ولذلك درجت الدراسات الأحدث على تطوير دوال الرفاه الاجتماعي، واشتقاق قواعد للعدالة التوزيعية بالتخلي عن عدم قابلية منافع الأفراد للمقارنة. وتوجد



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

نظرية الرفاه، بنماذج تختلف في صيغها الرياضية، تقوم على التجميع البسيط أو الموزون لرفاه الأفراد. وتتضمن هذه النظرية وجوب تنظيم المجتمع بكيفية تسمح بتعظيم رفاه المجموع وتتصور لهذا الغرض قيام مُخطِّط اجتماعي Social Planner بهذا الدور. وبذلك تجاوز التحليل معيار Pareto واستحالة أرو وفسح المجال للدور الحكومي بمفهوم المُخطِّط الاجتماعي (Hedoin, P. 84). مع هذا النسق من التنظير دوال الرفاه الفردية هي دوال منفعة كل منهم، ودالة الرفاه الاجتماعي مركبة من دوال المنفعة الفردية، ولذلك تسمى دالة الرفاه هذه منفعية Utilitarianism.

ينطلق التفكير في سياق الليبرالية الكلاسيكية من تصور الفرد عقلانياً وأن الأناية أساس السلوك العقلاني وقد شككت أبحاث الاقتصاد السلوكي بالعقلانية التامة ورجحت بانها محدودة Bounded Rationality إذ تفترض العقلانية الصرفة شروطاً بعيدة عن الواقع ومنها اكتمال المعلومات لدى أطراف القرار، كما تتضمن الأناية، تعظيم العوائد، المنافع، وخفض التكاليف، الخسائر، بغض النظر عن أي اعتبار آخر

ومن بين ما تعتمد عليه إطروحات الاقتصاد السلوكي ملاحظة أن الفرد يخطأ أحياناً في اختياراته منظوراً إلى تلك الاختيارات بدلالة الرفاه، بحيث لو اتاحت له معلومات تامة وقدراته الإدراكية كافية أضافه على السيطرة الذاتية لما فعل ذلك أو يصحح الخطأ. ويستند الاقتصاد السلوكي إلى مثل هذه المقدمات لتبرير الأبوية، بمعنى جواز تصرف الدولة لمصلحة الأفراد دون استشارتهم أو نيابة عنهم. والأبوية أمر واقع بغض النظر عن هذا التحليل، فالمالية العامة ابوية لأن الحكومة أو الهيئة المنتخبة لا تنظر موافقة أفراد المجتمع بالإجماع كي تُصدر الموازنات العامة بما فيها من برامج إنفاق أو اقتراض، ولا تشرع الضرائب بالاستفتاء في انتظار إجماع الشعب على ضريبة تناسبية أو تصاعدية ... أو سواها. لكن الاختلاف يبقى بين أبوية تجاه الفرد بعينه ولجميع الأفراد كل على حدة، وهي التي تناظر نظرية الرفاه بصيغتها الأصلية الصافية، والأبوية في واقع الممارسة التي تنتهي إلى تسوية مخصصة لمصالح المجموع. ولذا لا بد من تنظير مختلف للتدابير والسياسات التي يتضمنها إصطلاحاً مفهوم العدالة الاجتماعية في ظل اقتصاد السوق والملكية الخاصة ومجتمع ونظام سياسي يحافظ على الحرية الفردية. وهي مهمة صعبة، وتُلتمس المقاربات البديلة في البحث عن ذات أخرى لدى الفرد إلى جانب الأناية تشاطرها في الاختيار والسلوك. وقد بينت تجارب



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

سلوكية منها مباريات الإنذار او الفرصة الوحيدة Ultimatum Games بأن العدالة مطلوبة لذاتها ونعرّف ببساطة هذا الطراز من التجارب: تختار شخصا تعطيه مبلغا من المال على أن يقتسمه مع شخص آخر، الأول يعرض على الثاني 20% منه أو أقل وإن لم يقبل بهذه القسمة يخسر كلاهما المبلغ ، والنتيجة في أكثر من نصف التجارب رفض الشخص الثاني رغم خسارته لفرصة الحصول على مبلغ دون أي مقابل. وتجارب اخرى على هذا الغرار بينت أن أفراد الناس لديهم الاستعداد للإيثار ويكترثون بالعدالة التوزيعية. دافع العدالة والإحساس بها من منظمات السلوك البشري.

وعبر Rawls عام 1971 عن أهمية دافع العدالة للملائمة بين مصالح الأفراد والمجتمع عبر عقد اجتماعي، أي تضمين اكرثات الناس بمن ساقته قوانين عمل الطبيعة والمجتمع إلى أسوأ الأوضاع في قوام النظام السياسي. وهو تعديل جوهري في الفلسفة السياسية الليبرالية، يفسح المجال واسعا للعدالة التوزيعية، فأقترح مبدأ الفرق Principle Difference المبين أنفا وخلاصة فحواه الأولوية للأدنى رفاها. لتستند إعادة التوزيع إلى معيار تعظيم منافع الأقل Maxmin قدر الإمكان. وحسب تصور Rawls المجتمع ليس أفضل من أسوأ أفراد عيشا، وهو مقياس للعدالة لو أُتخذ دليلا حسب نصه يقود إلى المساواة مالم تؤدي إلى تقليل رفاه الأدنى. فالتفاوت مقبول عنده مادام ينفع جميع الفئات وخاصة الأقل دخلا، وبفضل مراعاة الأدنى عبر ترتيبات تؤدي إلى مكاسب أقل لمجموع المجتمع . ولإيضاح هذا المبدأ نورد المثال المبين في الموسوعة الفلسفية (Stanford Encyclopedia of Philosophy) على فرض مجتمع من ثلاث فئات دخلية، واطئة ومتوسطة وعليا، واقتصاد من أربعة بدائل لدخل الفئات الثلاث على التوالي: الأول 10 لكل منها وهي المساواة التامة ؛ الثاني 12، 25 ، 80؛ الثالث 30، 90 ، 150؛ الرابع 20، 100 ، 500 ؛ وفق مبدأ الفرق يكون البديل الثالث هو الأفضل. وبذلك لا يشترط مبدأ الفرق ارتباط إعادة التوزيع بزيادة مجموع الرفاه كما في مبدأ التعويض عند كالدور وهيكل. ويُعزّز هذا التصور وحدة المجتمع وينظر إلى مواهب الأفراد وقدراتهم بانها أصل مشترك لهم حق استخدامها لصالحهم طالما يؤدي ذلك إلى تحسين أوضاع الناس الأقل انتفاعا من مجموع الإمكانيات المتاحة للرفاه.



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

المالية العامة في جانبي الإنفاق والضرائب طورت أدوات تحليل تجاوزت نظرية الرفاه في صيغتها الأصلية المتزامنة بعدم قابلية دوال المنفعة الفردية للمقارنة والتجميع، وقدمت أسس نظرية للعدالة الاجتماعية وقبل ذلك تمويل الخدمات العامة. الدولة، المعاصرة خاصة، تقوم على إعادة توزيع الموارد والدخل، لأن البنى التحتية والخدمات العامة تقدم للجميع دون استبعاد وهي الخاصية المتعارف عليها للسلع العامة، بينما تمول إستناداً إلى أساس القدرة على الدفع سواء بتناسب الضريبة مع الدخل أو تصاعدها. وفي جميع الأحوال هي عملية إعادة توزيع بيّنة. ومن دراسة تاريخ الدول المتقدمة نجد أن نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي ارتفعت عن دون 10% في القرن التاسع عشر إلى أكثر من 40% بالمتوسط هذه السنين وفي فرنسا حوالي 55%. ولا زالت نظرية الاقتصاد الجزئي تحذر من تشويه الضرائب لتخصيص الموارد أي إضاعة فرصة في إنتاج أكبر. لكن الاستقراء يؤكد أن الازدهار الاقتصادي ارتبط بمزيد من الضرائب وإعادة توزيع أعمق للدخل وعدالة اجتماعية أوفر.

مع التقدم الذي أحرزه اقتصاد المالية العامة لا زال التنظير لدور الدولة وإعادة التوزيع متخلفاً عن الممارسة الفعلية ولا يتناسب مع الثقل الكبير للقطاع العام في اقتصاد هذا الزمن. الدولة وعملياتها حلقات رئيسية في النظام الاقتصادي، وهي مشاركة ومؤثرة في الاستثمار والإنتاج والتشغيل والتوزيع الأولي للدخل، فضلاً عن إعادة التوزيع الواسعة والعميقة في مزاولتها لوظائفها التقليدية والجديدة. وتجري إعادة التوزيع إقياً بين فئات اجتماعية بأوضاعها الأسرية والسكنية وأعمارها ... وغبر ذلك؛ وعمودياً لتعديل توزيع الدخل أو الثروة بين أغنياء وفقراء وما بينهما (Spicker , PP. 101- 104). وتستند إعادة التوزيع إلى مشروعية، لأن وحدة المجتمع وتضامنه وحق الإنسان في العيش الكريم قيم تأسيسية، وكذلك التجهيز الحكومي لسلع وخدمات تُستهلك جماعياً. إن الدخل تكتسب والثروات تتراكم في نظام اقتصادي لا تنكر طبيعته الاجتماعية يقوم على الاعتماد المتبادل Interdependence والتبادل Exchange وليس على أنشطة فردية معزولة. اجور العمل بمهن ومهارات مختلفة تدخلت في تحديدها اعتبارات اجتماعية وليس أن ساعة العمل بطبيعتها الذاتية في هذا المجال أعلى قيمة منها في مجال آخر. كم من الأعمال المضنية والخطرة إجورها أوطاً بكثير من عمل مريح في مكان نظيف وآمن، هي المكانة الاجتماعية، التي أورثها إلى الأجيال الحالية تاريخ



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

طويل من القهر والتمييز، تتسلل إلى تكوين الأجور ثم الأسعار فالأرباح والثروات. حتى الندرة والوفرة النسبية لمختلف المهن متأثرة بفرص الدخول إليها وسياسات الحكومات والوضع الطبقي. فالقيم الاقتصادية ليست نتاجا لنظام طبيعي مستقل عن المنظومة المعيارية الشاملة للمجتمع، ومنها معايير العدالة والأنصاف وحق الإنسان في العيش والتعلم والعلاج والأمن ... وسواها، ولذا لا بد من تنافذ بين التنظير الاقتصادي المعياري ونظام الحياة الواقعية.

الأنانية ودافع العدالة

افتراض الأنانية شائع في بناء النماذج النظرية للسلوك، خاصة في الاقتصاد الجزئي، ولها نفوذ طاغي في الوسط الأكاديمي حتى أن النظرية الحديثة للاقتصاد الكلي بمدرستها الرئيسيتين، الكينزية الجديدة والكلاسيكية الجديدة، تشترطان الأساس الجزئي للاقتصاد الكلي وبذلك لا فكاك منها. ويختلف النظر إلى الأنانية، في بعض المقاربات ينطلق التحليل من افتراض وجود أساس نفسي يُحتم تحكم الأنانية في السلوك، وتصور آخر يجعل الأنانية هي الشرط الأخلاقي وبذلك تكون الأساس للمعيارية الاخلاقية. أما الشائع في الاقتصاد فهو اقتران العقلانية Rationality بالأنانية فالتحليل لا ينطلق من حتمية الأنانية بل ارتبطت المسألة بتعريف العقلانية. ويمكن إثبات أن الكليانية الاقتصادية يمكن إقامتها على أسس نظرية مستقلة عن التحليل الجزئي، وهو ميدان آخر لا يتسع له حوارنا حول العدالة الاجتماعية. وهذا لا يعني أن دوال الإنتاج والتكاليف والعرض والطلب أصبحت باطلة بالمجمل طالما أن التشكيك بالفرضيات التي تستند إليها فكرة العقلانية كافيا للتخلي عن هذا التصور لمحددات السلوك البشري. وأيضا، هذا لا يؤدي بالطبع إلى التكرار للأنانية تماما ولكن إلى جانبها ومعها بالفاعلية دوافع أخرى. المسألة في المبالغة والتكلف بتفسير تصرف الانسان بالأنانية حتى في النشاطات التي تقتضي واقعا حضورا قويا للإيثار والإحساس بالواجب تجاه آخرين او المجتمع الكبير. كما أن تصور الإنسان بدافع وحيد محدد للسلوك بصفة عامة لا تؤيده الخبرة الحياتية وليس له سند واضح لدى المختصين بعلم النفس (Montada, and Maes, PP. 109-121). وقد ذكرنا، مونتادا وميس، من حوارات شخصية أن بعض الذين قدموا خدمات تطوعية اضطروا لتفسير سلوكهم بدوافع



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

أنانية لأنه مقبول اجتماعيا، وكأن الإيثار والواجب الأخلاقي أوهام بقيت من زمن قديم. وقد أشارا، أيضا، إلى أن كثرة التأكيد على الأنانية في محاضرات الاقتصاد الجزئي ربما لها نتائج سلبية على سلوك الطلبة، على فرض أن الذي يتوقع أنانية من الآخرين يبادلهم بالمثل، لكن هذا يحصل عند نزع الانانية من سياقها الاجتماعي وما يقتضيه من ضوابط، وهو استنتاج لا يُعمّم كما أرى. ومن الضروري الإشارة إلى تصور آدم سميث والذي أصبح شائعا بأن المصلحة العامة تتحقق من خلال سعي الأفراد خلف مصالحهم الخاصة، هذا السعي ضمن مجتمع إعتاد على التزام اخلاقي يتمثله الأفراد حسب مقاصد آدم سميث الذي كتب " المشاعر الاخلاقية " قبل ثروة الأمم، ولا يمت بصلة إلى ما ذُكر حول بعض طلبية الاقتصاد الجزئي آنفا. أي ان الأنانية دافع معين إذا ما أخذ بمعناه الضيق يبقى ضمن نطاقه، أو يتسع لكثير من الأهتمامات العليا عندما يحقق الفرد ذاته بقدر عطائه للخير العام أو الإنجازات ذات القيمة الاجتماعية.

وجود دافع العدالة زقرته تويده أكثر النظريات نفوذا في علم النفس الاجتماعي ، وفحواها أن الإنسان يحتاج الاعتقاد بعدالة العالم من حوله، وقياسه لها يعتمد على نيته لما يستحق في نظره. وتجمع هذه الأطروحة بين تقدير الأفراد لاستحقاقهم واستجابة المجتمع لهم، والإحساس بعدالة عالمهم الذي يُغذي دافع العدالة عندهم. وتسمى الفجوة بين تقدير الفرد لاستحقاقه وما تحقق له فعلا، في مقاربات أخرى، الحرمان النسبي والذي يُفسّر أيضا مواقف الأفراد من النظام السياسي وقد يؤدي الشعور بالظلم وهو الحرمان النسبي إلى التطرف.

وقد اورد Jasso وزملاؤه مقتطفات من محاضرة لماركس في القرن التاسع عشر وأخرى لعالم النفس وليم جيمس في القرن العشرين، وجدتهما تعبران عن فكرة الحرمان النسبي: من حديث ماركس، المسكن قد يكون صغيرا او واسعا طالما المساكن المحيطة متماثلة فالصغير يكفي لسد الاحتياجات الاجتماعية كلها، لكن عندما يقام قصر منيف إلى جانب المسكن الصغير أصبح الأخير كوخا، ويشعر شاغله بالمزيد والمزيد من عدم الارتياح كئيبا منكفئا بين جدرانه الأربعة. ومن جيمس، يعتمد تقييمنا أو تقديرنا الذاتي على نسبة ما أنجزنا إلى إمكاناتنا أو ما نتطلع إليه وهو مقام النسبة، وإن خفض المقام يرفع من إحساسنا بالرضا مثل رفع البسط ، الإنجازات، وهي ملاحظة ذكية (Jasso, et al, P.205). ماركس اشار إلى عالم الواقع وجيمس



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

إلى تطلعاتنا الذاتية. في أدبيات العدالة ثمة خلط بين مطالبة الفرد بمعاملة عادلة من المجتمع، واستعداده لمعاملة الآخرين بالعدل، وإحساسه بواجب الإسهام في إقامة العدل الاجتماعي. واستنتج من الأدبيات والتجربة مالم يعاد النظر جذريا بتعريف الاستحقاق في العراق على أسس واضحة من الدين والاخلاق والفلسفة والاقتصاد، ومقاطعة التسطيح والتهرج في المسائل المرتبطة بالعدالة وبالأخص في العلاقة مع الدولة تتجذر الممارسات الخاطئة وتتفاقم نتائجها.

العدالة بدلالاتها المتعارف عليها تتضمن معني القيام بالواجب تجاه المجتمع وافراده من قبل الأفراد والهيئات العامة، وتهيئة متطلبات الحياة الاعتيادية لمن لم يتمكن منها هي من الواجبات الاخلاقية لا شك فيها. وذلك لا يتوقف على تفسير دوافع الامتثال للواجب الأخلاقي، ويكفي أن الإنسان يستشعر ذلك الواجب عفويا وتوافق الناس على هذه العفوية دليل ضرورتها الوجودية. المعاملة بالمثل أيضا تؤسس لعدالة اجتماعية، يعطي الشباب من جهدهم لكبار السن العاجزين عن العمل، إذ سيتقدم بهم السن ويعجزون وينتظرون من الأجيال القادمة مثل ما قَدّموا. والكهول كانوا أطفالا أيضا ووجدوا من يرعاهم، "غرسوا فأكلنا ثم نغرس لياكلون". لكن العطاء مرغوب بذاته وهذه واضحة في العلاقات الأسرية والقريبة، وفي كثير من ميادين الحياة، وهي ممارسات يتعهد بها الرقي الأخلاقي ليتبناها نظام دولة الرفاه وتتحسن تدريجيا مع نمو إمكانات الاقتصاد ومهارات تنظيم العيش المشترك.

الغيرية والإيثار ذات صلة وثيقة بدوافع العدالة الاجتماعية، هي نزوع داخلي لمنفعة الآخرين لاعتبارات ليست أنانية، وقد تُفسّر بغريزة عميقة لحفظ النوع الإنساني لا تظهر، أحيانا، على سطح المشاعر، او تحجبها الانانية لكنها موجودة وفاعلة. وليست مصادفة أن الأديان تؤكد على وتُعطي من شأنها ودلالاتها، وهي أخلاق حميدة في نظر المجتمعات كُلهَا، وتُنْتَظَر دائما من النبلاء، ومتوقعة من أسوياء الناس.

ومن تلك الدوافع ينبثق الالتزام الطوعي للصالح العام وكلما توسع نطاقه المجتمعي، اي الاستعداد الطوعي، اقترب المجتمع نحو نموذج دولة الرفاه بضمونها المكتمل. لأن العدالة الاجتماعية الشاملة بمعنى ضمان المجتمع للفرد تتطلب النزاهة ومستويات راقية من الالتزام الاخلاقي، وإمكانيتها مستبعدة في مجتمعات لا



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

تحرّم سرقة المال العام، قطعياً، وتنبذ سلوكيات الاستئثار به والتي تدل على انانية وحشية لا تسمح للغيرية والإيثار بالانغراس عميقاً في تربة المجتمع والإثمار.

إن الإحساس بعدالة العالم يقوي عند الأفراد منذ الطفولة دافع العدالة ويهذب الانانية، والإنسان يتكون اجتماعياً نتاجاً لعلاقاته مع أفراد آخرين. السلوك العدواني يدمر العدالة في نفوس من يقع عليهم وآخرين غيرهم. والمجتمع الحريص على أمنه الجماعي ومستقبله لا بد أن يكتشف أهمية ضمانته لأمن الأفراد وكرامتهم وحقوقهم وتعويضهم عما لحق بهم، وبهذا يصون الأخلاق حتى يتمثلها الناس عفويًا فيعم الأمان والثقة ويأتي الرخاء لأن البيئة صالحة للازدهار الاقتصادي. ويستنتج من عدة دراسات متداولة لتفسير السلوك أن الانانية والعدالة كلاهما دوافع أساسية، أصلية، والتوازن بينهما على مستوى الأفراد ضروري لازدهار المجتمع. لكن الهيئات العامة والدولة لا بد أن تهتم أكثر بدوافع العدالة وتحثي بها. في بلادنا، مع الأسف، فشلت الكثير من رئاسات المجتمع والشخصيات العامة في تجسيد دوافع العدالة، وصارت أمثلة صارخة للانانية المنفلتة بالركوب المجاني والاستئثار، والتواطؤ مع نهب المال العام، وإشاعة النفاق في التعامل مع القضايا الاجتماعية الكبرى، ونفاق العدالة أنانية مشيطنة أسوأ في نتائجها من المعادة الصريحة لها.

وتوظف العدالة الاجتماعية، أو مرادفاتها، عادة في التنافس بين الأحزاب السياسية، وتستخدم أوضاع الحرمان والتفاوت مادة للتحريض الذي انتهى إلى عنف وسفك دماء. ومن هنا تأتي الضرورة العملية والأخلاقية للموضوعية في تناول معاناة البشر وفرص تحسين أوضاعهم عبر تطوير الإمكانيات مع قدر كافي من العدالة التوزيعية في الدخل والبنى التحتية والتعليم والصحة والخدمات العامة الأخرى.

نزاهة أجهزة الدولة في فرض القانون وإدارة المال العام لا يمكن أبداً التقليل من شأنها لتعزيز ثقة الأفراد بالمجتمع ونظامه، وفي نفس الوقت تعزيز مشروعية دور الدولة في الاقتصاد والعدالة التوزيعية.

إذا استشعر الإنسان أنه عضو في مجتمع عادل ينمو في أعماق نفسه الاستعداد للتعاون حفظاً للكيان المشترك وترصين أركانه. والدولة، في العراق خاصة، حاضرة دائماً في تصور الأفراد للمجتمع لأنها المكون



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

الرئيس والنواة الصلبة للنظام. وانها لمفارقة عجيبة بين الوظيفة الأولى للدولة وهي حراسة العدل، وشكوى العراقيين من كثرة تجاوز شاغلي مواقع الخدمة العامة على الصريح الواضح من قواعد النزاهة والإنصاف. والصورة التي رسمها الإعلام عن أجهزة الدولة في اذهان الناس من اشرس عوامل الهدم، وبدلا من التعجيل في تصحيحها، يتصرف ذوي الحل والعقد وكأنها الوضع الاعتيادي، لكن لحظة التحول ستاتي حتما، لأن "العودة إلى الوسط" والتصحيح الذاتي للمسار لا بد منه. العدالة التوزيعية تنتظر في توزيع أولي للثروات والدخول والفرص قد تشكل نتيجة لمبادلات وإجراءات عادلة، ثم يعاد التوزيع لمقتضيات خفض التفاوت وضمان معيشة كريمة للجميع. أما في حالة كون المبادلات أصلا مشكوك في عدالتها ولم تكن الاجراءات ال سليمة فالأسبقية المنطقية لتصحيح التوزيع الأولي. ولذا لا ينبغي للجهات التي تتبنى العدالة التوزيعية إغفال الضرورة الحاسمة لضمان العدالة التبادلية وكافة المعاملات بين الأفراد والجهات الخاصة، وبين هذه والدولة. إن البيع والشراء والاستملاك والتملك والتعاقد على الأعمال والتجهيزات، بين الدولة والجهات الأخرى، إن لم تكن بأسعار وشروط عادلة فذلك نقض أساسي للعدالة لا تنفع معه تقديم إعانات وعطايا هنا وهناك. كما ينبغي للدولة ضمان سريان قواعد العدالة التبادلية في المجتمع والقطاع الخاص بفرض القانون والتدابير الوقائية إن تطلب الأمر. إن مراكمة ثروات بالسرقة والتحايل لا تنفع معه عدالة توزيعية بل إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح أولا، ويخفف ضمان العدالة التبادلية كثيرا من مهام عدالة التوزيع.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الاعتراف بحقوق للإنسان، أيا كان، وصلت مرحلة متقدمة بعد الحرب الثانية بلوائح ومواثيق صدرت عن الأمم المتحدة وتعهدها منظمات إقليمية ودول. وقد جاءت حصيلة تطور تدريجي، إذ تلازم التطور الحضاري مع الاعتراف بأن للناس حقوق وعليهم واجبات تترتب على عضويتهم في جماعة صغيرة أو كبيرة من الأسرة إلى الدولة. وصارت الكثير من الحقوق، والواجبات، فيما بين الأفراد، والفرد والجماعة، والجماعة والفرد من المسلمات المنظمة لسلوك الأنسان والفاعلة في تفكيره الفلسفي والاجتماعي والسياسي. ويشير ذوي الاختصاص والاهتمام، عادة، إلى مدونات رئيسة في مسائل الحقوق والواجبات والمسؤوليات



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

في تاريخ التطور، وهي الفيدا الهندية Vedas ؛ وشريعة حمورابي؛ والتوراة والإنجيل، والقرآن، وأحاديث كونفوشيوس؛ ويضيفون إليها قوانين وجدت لدى السكان الأصليين في الأمريكتين. ولا يقوم مجتمع دون قواعد مكتوبة أو شفاهية لتنظيم الملكية وإقامة العدل والعمل والتجارة والمعيشة ... وهكذا.

وعندما تحولت الدولة تدريجياً نحو خضوعها لقواعد في مزاولة سلطاتها وأداء واجباتها ظهرت الدساتير وتضمنت حقوقاً تعترف بها الدولة لمواطنيها. ويشار إلى سابقة للعصر الحديث هي "الوثيقة العظمى" Magna Carta صدرت في إنكلترا عام 1215؛ ثم لائحة الحقوق Bill of rights في إنكلترا أيضاً عام 1689 بعد الثورة المجيدة التي أسست للملكية الدستورية وبريطانيا المعاصرة فيما بعد. وفرنسا بعد الثورة، التي عُرفت بشعار، الأخوة والحرية والمساواة، أصدرت إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789؛ ودستور الولايات المتحدة الأمريكية ولائحة الحقوق. تلك مقدمات، ناقصة بمعايير يومنا هذا، تطورت في القرن التاسع عشر مع تحريم تجارة العبيد ومحاولات التخفيف من أهوال الحروب والحد من قسوتها؛ وفي عام 1919 تأسست منظمة العمل الدولية لمراقبة أوضاع العمال وتحسينها. في عام 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي اقتصر في البداية على الحقوق المدنية والسياسية.

حقوق الإنسان ضرورية لكرامته وعدم التمييز بين البشر أساس لشموليتها أو كونيتها Universality، وهي منظومة يساند بعضها بعضاً ويعتمد كل منها على بقيتها، وتبقى مترابطة لا تتجزأ. الحقوق المدنية والسياسية والتي تشمل حماية حق الإنسان في الحياة والأمن والحريات الأساسية، والمساواة أمام القانون والتمتع بحمايته، والمشاركة السياسية، وتسمى هذه المجموعة الجيل الأول من الحقوق. أما الجيل الثاني فهي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والعدالة الاجتماعية موضوع البحث ضمن هذا النطاق.

تعتني هذه المجموعة من الحقوق بكيفية حياة الناس سوية والضروريات الأساسية للحياة، وتستند إلى مبدأ المساواة وضمن الوصول إلى السلع والخدمات الضرورية إضافة على المساواة في الفرص. وبدأ الاهتمام بهذه الحقوق من بداية التصنيع الواسع بعد الثورة الصناعية وتزايد الاعتراف الحكومي والدولي بها تدريجياً لكن الأخذ بها يتطلب إمكانية اقتصادية مع تكييف المالية العامة للاستجابة، فضلاً عن تحفظ الليبرالية



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

الكلاسيكية على هذا الصنف من الحقوق خاصة مفهوم العدالة الاجتماعية لأن السوق لا يُتهم بعدم العدالة في رأيهم. ولذلك تأخر التوافق عليها في الأمم المتحدة فأقتصر الإعلان الأول عام 1948 على الحقوق المدنية والسياسية. وصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لاحقاً، في كانون الأول، ديسمبر، عام 1966، واصبح نافذاً في كانون الثاني، يناير، من عام 1976، وايضا ربط الميثاق التعاطي الفعلي مع هذه الحقوق بالإمكانية. لقد أبرز الميثاق الحق في الصحة والتعليم ومستوى معيشي مناسب من بين منظومة الحقوق العريضة هذه. والموضوعية تقتضي، في العالم النامي، النهوض الاقتصادي أولاً، والأفضل النظر إلى التنمية الاقتصادية بانها حق للشعوب وواجب على الدول والتي لا بد أن تلتزم العدالة الاجتماعية في توزيع الرفاه الذي ينمو بالازدهار والنمو الاقتصادي.

تفاوتت الدول في النص الدستوري على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قوة وضعفاً، وبين العمومية والتحديد، وفي مدى تغطية تلك الحقوق التي أقرها الدستور بتشريعات كافية، والالتزام بها فعلاً. وفي الكثير من الدول لا يُعزى التنصل والتعثر لعقبات ايديولوجية، إنما للكلفة المالية العالية لتوفير الصحة والتعليم والخدمات الضرورية للجميع إضافة على السكن ومتطلبات المعيشة الاعتيادية بالحد الأدنى. وايضا، قد لا تتمكن أجهزة الدولة من تنظيم وإدارة أداء تلك المهام لأسباب منها نقص المهارات او لعدم ضمان النزاهة. وقد تبنى الميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مبدأ التقدم في التنفيذ أو تحقيقها تصاعدياً Progressive Realization وهو اعتراف ضمني بأن المسألة موكولة إلى الإمكانية. وقد تتذرع الحكومات بعدم وجود ما يكفي من الموارد، لكن المسوحات ودراسات المقارنة الدولية تحرج الحكومات التي تخلفت في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها مقارنة مع دول أخرى بنفس المستوى من التطور الاقتصادي (Ahmed and Blumer, P15).



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

دولة الرفاه

دولة الرفاه مصطلح لمجموع التدابير التي تزاو لها الدولة المعاصرة لأغلب الدول المتقدمة بدرجات متفاوتة من الشمول والاقتراب من المساواة في العيش والانتفاع من وسائل الحضارة في تسهيل الحياة. وترمي الدول بذلك خدمة مواطنيها كما يريدون أو كما ترى ان ذلك النظام للحماية الاجتماعية نافعا لهم، او ضروري للرفاه. ولا يقلل من مشروعية دولة الرفاه لو أنها جاءت لحفظ السلم الأهلي ونظام الاقتصاد والسياسة بتجنب أسباب التمرد. والحماية الاجتماعية تتطلب العمل لأجلها بنظام جمعي إذ لا يقدمها السوق بالكفاية والشمول الضروريين بل جاءت الحماية الاجتماعية لأهداف إنسانية ومعالجة مشكلات يولدها نظام السوق بالذات (Spicker, op cit, PP. 116-125). ومن واجب الدولة تحسين رفاة مواطنيها بالوسائل المشروعة وبصفة مستمرة. وتأتي دولة الرفاه عند الوصول إلى مستوى من الإمكانية الاقتصادية لتسهيل تحريك الموارد وإعادة التوزيع، وايضا مع تماسك المجتمع والأمن، وتبلور بنية حقوقية محترمة اجتماعيا. وقد ارتبطت ولادة وتطور دولة الرفاه بإعادة نظر في فلسفة السياسة وظهور التنظير الكينزي في أعقاب الكساد الكبير والتشكيك العميق بقدرة اليد الخفية على حفظ الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاجتماعي.

لا يعتمد مفهوم العدالة الاجتماعية على معيار وحيد في دولة الرفاه وهي ليست نموذجا واحدا بل تشكلت على تعدد المعايير وتنوع في المجتمعات المعروفة بها. والمساواة هي الهدف الرئيس وأبرز المشتركات بين دول الرفاه، التي تدرجت في تطورها عبر توسيع دائرة حقوق المواطنة من المدنية إلى السياسية ثم الاجتماعية. وتجسد مبدأ المساواة في ضمان الدولة دخلا حقيقيا لكل مواطن، كافيا لمعيشته، بغض النظر عن نجاحه او فشله الاقتصادي. ويجمع مفهوم المساواة كما يبدو من تعريفه العملي في ممارسات دولة الرفاه بين فرص التعليم والتدريب والعمل للحصول على السلع والموارد وهو البعد الأول، او أن سلعا وموارد بعينها ينبغي إعادة توزيعها على أساس المساواة بين المواطنين وهو البعد الثاني والخاصية الأساسية لدولة الرفاه. ووفق التعريف الثاني للمساواة، وهو ذاته ضمان الدخل الكافي، يعاد توزيع الدخل بالضرائب التصاعديّة والإعانات. والاختلاف في درجة الاهتمام بين التعريفين الأول والثاني للمساواة من مصادر التنوع في تجارب دولة الرفاه. والمعروف انها في ظل نظام اقتصاد السوق الاجتماعي والديمقراطية الاجتماعية تولي



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

المساواة في النتائج وضمان المعيشة اهتماما أكبر مقارنة بدولة الرفاه في ظل الليبرالية المحافظة ونظام اقتصاد السوق الحر. فالأخيرة تهتم أكثر، إلى جانب الحد الأدنى من الدخل، بمكافأة المزايا والمهارات لتنشيط الحوافز الإنتاجية. الفروقات بين النموذجين في الدرجة لأن دولة الرفاه في النموذج الأول لا تهمل تماما حوافز الانتاج وتُبقي القدر الضروري من التفاوت انسجاما مع الملكية الخاصة وتطلعات الأفراد لتوظيف قدراتهم تبعا لهدف تعظيم مكاسبهم. اما المبدأ الثاني والمهم، إضافة إلى المساواة، فهو الاحتياج Need وبموجبه تتيح الدولة موارد للمواطنين حسب احتياجاتهم الواضحة، وبعد التأكد أن المحتاج لم يحصل على مورد من العائلة أو برنامج آخر للمساعدة لتغطية النفقات الضرورية.

والاحتياج، في هذا السياق، لا يعني مجرد الطلب أو الرغبة بل يستند إلى مشروعية متعارف عليها وحد الكفاية المعين اجتماعيا والمؤكد بالممارسة الجمعية، ويعبر عن مقاييس مشتركة لضروريات الحياة الاعتيادية. ولا يخفى أن تدابير دولة الرفاه، سواء في ضمان المقدار الكافي من الدخل للمعيشة أو سد الاحتياجات التي لا تتوفر لدى المواطن موارد لها، لا يكتب لها النجاح ما لم يتعهدوا الناس بمسؤولية لتكون النزاهة هي القاعدة من جانب المواطنين ومنظمات الحكومة إضافة إلى الكفاءة الإدارية. ولا تخلو تجارب دول الرفاه من ثغرات تسمح بالتكاسل عن العمل اعتمادا على أعانات دخل العاطلين أو ادعاء الاحتياج والحصول على موارد بالاحتتيال بيد أن مثل هذه الخروقات بمجموعها قابلة للتحمل ودون أن تنتقص من كفاءة النظام.

وبذلك تصبح مهمة السياسة الاجتماعية واضحة وهي ضمان شروط التمكّن من حياة محترمة للمواطن بمعنى إتاحة موارد له بالحد الأدنى الكافي لتجنب الفقر والحرمان المادي، وبهذا يتمكن الجميع من المعيشة اللائقة بالحد الأدنى الكافي (Sachweh, PP. 294-309). وينتقد المحافظون، عادة، دولة الرفاه لأنها لا تقيم وزنا لمزايا الأفراد ومواهبهم في النظام الاجتماعي، حسب تصوره. وتُضعف طموحاتهم، لكن دول الرفاه متقدمة جميعها وبلغت مستويات عالية من الإمكانية الاقتصادية وتتعلم بالسلم الأهلي والدولي.

تصنف دول الرفاه إلى ثلاث مجموعات: الليبرالية وتذكر منها إستراليا، كندا، بريطانيا ، والولايات المتحدة وتتسم بتفاوت مرتفع في توزيع الدخل حيث يبلغ معامل جيني Gini Coefficient بين 0.47 و 0.52 في



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

استراليا وبريطانيا على التوالي. والمجموعة الثانية المحافظة وامثلتها المعروفة هولندا ، المانيا، فرنسا، بلجيكا، وإيطاليا ويتراوح معامل جيني بين 0.42 في هولندا و 0.51 في فرنسا. والمجموعة الثالثة الديمقراطية الاجتماعية وهي السويد، النرويج، الدانيمارك، وفنلندا، معامل جيني* بين 0.42 في النرويج و 0.48 في فنلندا. تلك صورة توزيع الدخل قبل الضرائب والإعانات، وبعدهما ينخفض معامل جيني بالمتوسط في المجموعة الليبرالية من 0.49 إلى 0.34 ؛ وفي المجموعة المحافظة من 0.48 إلى 0.29 وفي الديمقراطية الاجتماعية، الإسكندنافية، من 0.44 إلى 0.26 . في جميع هذه الأنظمة إعادة التوزيع قوية وهذا لا يكون دون توظيف المالية العامة بتصميم دقيق وحزم نحو أهداف اجتماعية، ويتصف النموذج الإسكندنافي بتفاوت أقل، نسبيا، في التوزيع الأولي والثاني للدخل (ib id, P. 302).

كما تختلف المجموعات الثلاث في نسبة السكان تحت خط الفقر وهو نصف الوسيط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ومن المعلوم أن نصف السكان دون وسيط الدخل، بتعريف الوسيط، كما ان الوسيط أقل من الوسط بمدى يعتمد على توزيع الدخل فكلما كان التفاوت اشد انخفضت نسبة الوسيط إلى الوسط. وكانت متوسطات نسب الفقر للمجموعات الثلاث من دول الرفاه: الإسكندنافية 6% ، المحافظة 7.8% ، والليبرالية 10.5% ؛ ومن الواضح أن دولة الرفاه الإسكندنافية أكثر إنصافا للضعفاء .

ما يميز دولة الرفاه، التي توصف سياسيا بالديمقراطية الاجتماعية، ضمانها لحقوق اجتماعية متساوية لجميع مواطنيها بغض النظر عن دخلهم ومكانتهم. وتؤلف البرامج الاجتماعية الشاملة المكون المؤسسي الرئيس للدول الإسكندنافية التي تعبر عن هذا النموذج. وهي، كما سلف، تعطي الأولوية للمساواة في الرفاه على المساواة في فرص العمل وتحصيل الدخل. ويُعرف عن دولة الرفاه من هذا الصنف أنها تمول التأمين الاجتماعي من الضرائب العامة، والدانيمارك أبرز الأمثلة، بينما الصنف الآخر من دول الرفاه تعتمد ضرائب بعينها تسمى مساهمات التأمين الاجتماعي. المساواة من أهم المثل المعيارية، لدولة الرفاه هذه، والتي تنبثق

*معامل جيني مقياس للتفاوت يتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح، الواحد الصحيح يعني تفاوت مطلق والصفر يعني عدالة مطلقة.



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

عن الميل الأصيل نحو التضامن أو التكافل solidarity الشامل دون استثناء Universal. والمساواة، ضمن هذا السياق، تتعدى ضروريات العيش نحو مساواة الناس في المكانة Status ، وهذه تتبع من ثقافة استقرت على عدم التمييز بين أفراد النوع الإنساني في الاستحقاق الأصيل للكرامة. دولة الرفاه المحافظة مثل فرنسا وألمانيا... في الداخل الأوربي نظمت الحماية الاجتماعية بترتيبات الضمان الاجتماعي، والتي تقوم أساساً على المساهمات، ضرائب الضمان الاجتماعي، المرتبطة بالكسب ولها حد أعلى. وهي لهذا بمثابة توزيع لدخل المشارك في النظام على مدى الحياة. ومقارنة مع دولة الرفاه الإسكندنافية أبقّت، مبدئياً، أثر التفاوت في التوزيع الأولي للدخل الناشئ عن السوق والملكية الخاصة في الضمان الاجتماعي للبطالة وفي التقاعد. تركز دولة الرفاه المحافظة على التكامل الاجتماعي وإدامة نظام المجتمع والتراتبية، بينما تهدف دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية نحو المساواة في المكانة. ولقد تبين أن الفروقات ليست واسعة في التوزيع النهائي للدخل بين النموذج الإسكندنافي ودولة الرفاه المحافظة، مع ذلك نجد في الأدبيات أن الأخيرة تعيد توزيع الدخل أفقياً عبر الزمن في حين يهتم النموذج الإسكندنافي بإعادة التوزيع عمودياً لخفض التمايز بين الطبقات. توصف دولة الرفاه في النموذج الديمقراطي الاجتماعي، الإسكندنافي، بالشمول التام في المكاسب والتوزيع العادل للأعباء والعدالة الإجرائية أيضاً. ولذا تحظى بقناعة المجتمع بأنها نزيهة ويبدو أن مثل هذه القناعة شرط ضروري لإقامة ودوام دولة الرفاه. أنظمة الرفاه الليبرالية معروفة في النطاق الأنجلو - سكسوني، وتبدو وكأنها صورة عكسية للمتعارف عليه في المجموعة الإسكندنافية. في النموذج الليبرالي يعتمد ذوي الدخل العالي في الحصول على الخدمات الاجتماعية مباشرة من السوق، أو من خلال ترتيبات ضمان اجتماعي خاص، ولذوي الدخل المنخفض تبنت الحكومات برامج إنقاذ للفقراء أو مدفوعات أو إعانات لحصول الفقراء على سلع وخدمات بشرط التأكد من عدم توفر الموارد لدى طالبي الإعانة. أي أن الاحتياج هو المبدأ الذي تقوم عليه تدابير العدالة الاجتماعية ، لضمان المتطلبات الأساسية للمعيشة بالحد الأدنى، ويتساق مع تضيق نطاق تدخل الدولة، ليبقى انتقائياً وقد ينطوي، في رأي البعض، على مهانة المحتاجين، إضافة على مشاكل الإدارة واجتهاد ذوي الصلاحية. ويقترّب النموذج المحافظ من دولة الرفاه الإسكندنافية لأن الحماية الاجتماعية يقدمها نظام عام



أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

للتامين الاجتماعي، لكن أسلوب التمويل يختلف إذ يعتمد على ضرائب معينة ترتبط مع مستويات الدخل لكن الشمول والتبني الحكومي يجعله مختلفا كثيرا عن دولة الرفاه الليبرالية.

خاتمة

لم تكن شاملة تلك المراجعة فهي مجتزئة من النطاق العريض للعدالة الاجتماعية بالتركيز على الجوانب التوزيعية، ويُستنتج أن العدالة التوزيعية لا تجد حلا مقنعا لمشكلاتها الكبيرة دون أن يتبنى المجتمع المعني منها شاملا للعدالة التبادلية، وقواعد انغرست عميقا في وجدان الناس تحكم علاقاتهم بالدولة، وهذه بمواطنيها في الواجبات والحقوق. ولا يمكن فصل الكفاءة عن العدالة ولا هذه عن مسار تطور الإمكانية الاقتصادية، والتي تعين أقصى الرفاه الذي يراد توزيعه بإنصاف لإنهاء المعاناة. المهمة الرئيسة للعدالة التوزيعية ضمان المجتمع لمتطلبات المعيشة الكريمة لإفراده والتكافؤ في حقوق الانسان كافة. ولا حظنا ان التنظير بقي متخلفا عن التدابير الفعلية التي أخذت بها الدول للحد من الفقر المحتمل والتفاوت الذي لا تحمد عقباه سياسيا.

وثمة تناقض بين التزم الليبرالي في النظر إلى النظام الاقتصادي والدعوة الأمامية للعناية الشاملة بالإنسان والتي لا تتحقق دون دور واسع للدولة. وما دام هدف العدالة التوزيعية تمكين الأسرة والفرد من العيش الكريم، فهذا التمكين ينتظر تنمية الاقتصاد، قللت من شأنها في وعي المجتمعات النامية انشغالات أخرى للمجتمع الدولي. المهمة الأولى لتحسين العدالة التوزيعية في العراق مُعلّقة على دور القطاع العام في تطوير الإمكانيات الاقتصادية للعراق بالنزاهة وهي عنصر جوهري في العدالة، وشرطها الضروري، والكفاءة وهذه لا تتفصل أيضا عن النزاهة كما هو معلوم. ثم عدالة توزيع موارد القطاع العام بين المواطنين كافة. توجد تصورات فكرية ومقترحات عملية منها تناولتها مقالات ودراسات أخرى، لكنها لا تتفع دون الاستعداد للتوجه نحو منهج يلتزمه تيار عريض في المجتمع بتماسك وإصرار على انتظام الحياة الاقتصادية حول قواعد لا تقبل التعطيل والمساومة.

أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

لا شك أن تضيق حدود النظام الاقتصادي بحيث لا يتعدى السوق وسيادته المطلقة لا سند له من التاريخ والواقع، لأن القطاع العام جزء من الاقتصاد والدولة مكون رئيس في النظام الاقتصادي الذي لا بد ان يفتح فهمنا له ليشمل ضوابط النسق الأخلاقي وأمثلياته.

(* باحث اقتصادي اكايمي ، نائب محافظ البنك المركزي الأسبق وعضو مجلس ادارة البنك المركزي حاليا.

المصادر

- Stanford Encyclopedia of Philosophy, Normative Economics and Economic Justice.
- Konow, James and Schwettmann, Lars, “ The Economics of Justice”, in Handbook of Social Justice, Sabbaghm Clara, and Schmitt, Manfred, Editors, Springer 2016.
- Ellard, John H., et al, “The Justice Motive: History, Theory, and Research” in (ib id).
- Sachweh, Patrick , “ Social Justice and the Welfare State: Institutions , Outcomes , and Attitudes in Comparative Perspective”, in (ib id).
- Montada, Leo, and Maes, Jurgen, “ Justice and Self- Interests”, in (ib id).
- Jasso, Guillermina, et al, “ Distributive Justice”, in (ib id)
- Henderson, James, and Quandt, Richard E., Microeconomic Theory: A Mathematical Approach, McGraw-Hill, 1980.

أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

-
- Spicker, Paul, The welfare State: A general Theory, 2000, Sk.sagepup.com.
 - Morison, Samuel Taylor, A Hayekian Theory of social Justice, NYU Journal of Law & Liberty, Vol.1, No.0.
 - Hall, Jacob, and Shera, Marcus, Classical Liberals on ‘Social Justice’, The Independent Review’s Summer 2019.
 - Ahmed, Dawood, and Bulmer, Elliot, Social and Economic Rights: International IDEA Constitution – Building Primer 9, IDEA 2017.
 - Hedoin, Cyril, From Utilitarianism to Paternalism: When Behavioral Economics Meets Moral Philosophy, CAIRN. INFO, Revue de Philosophie Economique, 2015/2 Vol. 16, Pages 73–106.
 - Lallement, Jerome, Economists and the Poor: From Smith to walras, www.cairn-int.info/journal-l-economie-politique-2012-3-pages 43-66.
 - Dorfman, Robert, Thomas Robert Malthus and David Ricardo, Journal of Economic Perspectives — Volume 3, Number 3 — Summer 1989 — pages 153–164.
 - Turner, Piers Norris, John Stuart Mill on Luck and Distributive Justice, Philarchive.org/archive/TURJSM-2.
 - Gaus, Gerald, Mill’s Normative economics, www. Gaus.biz.
 - Montloba, PD , et al, Overview of the Moral Theories of Justice: Part One, SADJ April 2019, Vol. 74 No. 3, PP 150– 153.

أبحاث نظرية في الفكر والتاريخ الاقتصادي

- Anuradha, Koneru, A Brief Notes on Utilitarianism: A Study on Bentham and J.S. Mill Views, Legal service India, E- Journal.
- Rima, Ingrid Hahne, Development of economic analysis, Sixth Edition, Routledge, 2001.
- Free, Rohna C., Editor, 21st Century Economics: A reference handbook, sage Publicationsm inc. 2010.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعاد النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 30 كانون اول 2021 .

[شبكة الاقتصاديين العراقيين | Iraqi Economists Network](#)